جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم السنة الأولى جذع مشترك



مطبوعة مقدمة من طرف

الأستاذة حيولة إيمان

محاضرات في

مدخل للاقتصاد

مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموسم الجامعي 2025-2026

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة	04
المحور الأول : طبيعية علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى	05
المحور الثاني : المشكلة الاقتصادية	14
المحور الثالث : الأنشطة الاقتصادية (الانتاج /التبادل /التوزيع والتبادل /الاستهلاك /الادخار /الاستثمار)	24
المحور الرابع : الأنظمة الاقتصادية	62
المحور الخامس : الأعوان الاقتصاديون ودورهم في الاقتصاد	69
المحور السادس : السوق وآليات تحديد الأسعار	75
المحور السابع : النقود	83
المحور الثامن : المشكلات الاقتصادية الكبرى	88
المحور التاسع : المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية	101
المحور العاشر : الاقتصاد الرقمي (الافتراضي)	108
قائمة المراجع والمصادر	114

مقدمة :

يُعَدّ علم الاقتصاد من أهم العلوم الاجتماعية التي تسعى إلى فهم الكيفية التي تُدار بها الموارد المحدودة لتلبية الحاجات الإنسانية غير المحدودة. فهو يدرس النشاط الاقتصادي في أبعاده المختلفة، ابتداءً من طبيعة هذا العلم وعلاقته بالعلوم الأخرى، مروراً بالمشكلة الاقتصادية التي تمثل جوهر اهتمام الاقتصاديين، وصولاً إلى تحليل عناصر الإنتاج ووحدات النشاط الاقتصادي المتمثلة في الأعوان الاقتصاديين.

كما يهتم الاقتصاد بدراسة العمليات الاقتصادية الأساسية مثل الإنتاج، التبادل، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، والتي تُشكّل في مجموعها الدورة الاقتصادية. وتبرز في هذا السياق أهمية المؤسسات الاقتصادية باعتبارها الفاعل الرئيس في تنظيم هذه العمليات، إلى جانب السوق التي تمثل الإطار الذي تتحدد فيه الأسعار والعلاقات بين العرض والطلب.

ولا يمكن إغفال دور النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تُعتمد من قبل الدول في تنظيم الحياة الاقتصادية وتوجيهها، وكذلك النقود باعتبارها أداة محورية في التبادل وضبط النشاط الاقتصادي. ويولي علم الاقتصاد عناية خاصة بالمشكلات الاقتصادية الكبرى مثل التضخم والبطالة، لما لها من أثر مباشر على استقرار الاقتصادات الوطنية.

وعلى الصعيد الدولي، ظهرت مؤسسات اقتصادية دولية وتكتلات جهوية تلعب دوراً رئيسياً في رسم ملامح الاقتصاد العالمي وتنظيم التبادل التجاري والمالي بين الدول. ومن ثمّ، فإن دراسة هذه المحاور مجتمعة تُسهم في بناء تصور متكامل عن طبيعة الاقتصاد، آلياته، تحدياته، وأدوات معالجته، مما يجعل من علم الاقتصاد أداة أساسية لفهم الواقع الاقتصادي وصياغة السياسات التنموية.

المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولا/نشأة وتطور علم الاقتصاد:

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تدرس السلوك البشري في إطار الموارد النادرة والاستخدامات المتعددة ،لقد تطور هذا العلم عبر قرون عديدة، متأثرًا بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، حيث انتقل من الأفكار الفلسفية القديمة إلى المناهج العلمية الحديثة القائمة على النماذج الرياضية والتحليل الإحصائي ،أي انتقل من مجرد ممارسة عشوائية إلى علم قائم بذاته له (أسس ،قواعد ،مبادئ ،نظريات ،معدلات...) تنظمه.

1/الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطى :

أ/العصور القديمة:

يرجع الفكر الاقتصادي إلى الحضارات اليونانية والرومانية والصينية والهندية. تناول الفلاسفة مثل **أفلاطون** (427–347 ق.م) في كتابه "الجمهورية" مفاهيم مثل تخصص العمل وتقسيم المجتمع إلى طبقات (الحكام، الجنود، المنتجين) كما ناقش **أرسطو** (384–322 ق.م) في كتاب "السياسات" مفاهيم الملكية الخاصة والنقود والربا، مفرقًا بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة .

ب/العصور الوسطى :

سيطر الفكر الإقطاعي والكنيسة على الاقتصاد في أوروبا خلال هذه الفترة. برز الفكر الإسلامي عبر مفكرين مثل **ابن خلدون** (1332–1406) في "المقدمة"، حيث قدم تحليلات حول تقسيم العمل والقيمة والعلاقة بين العرض والطلب والسكان في أوروبا، ناقش **توما الأكويني** (1225–1274) مفهوم "السعر العادل" في "الخلاصة اللاهوتية"، مؤكدًا على الأخلاق في المعاملات الاقتصادية .

2/المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) :

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في القرن الثامن عشر كرد فعل على الأفكار التجارية والفيزيوقراطية. يعتبر **آدم سميث** (1723–1790) أب الاقتصاد الحديث بعد نشر كتابه

"ثروة الأمم" (1776)، الذي دعا إلى حرية السوق والمنافسة وتقسيم العمل ،تابع **دافيد ريكاردو** (1772–1823) تطوير نظريات القيمة والتجارة الدولية ،بينما ركز **توماس مالتوس** (1766–1834)على النمو السكاني وعلاقته بالموارد.

حيث تركزت أهم أفكار هذه المرسة في [1]:

- **اليد الخفية** :آلية السوق التي توازن بين المصالف الفردية والمصلحة العامة.
- **نظرية القيمة** :قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذولة في إنتاجها.
- **التجارة الحرة** :دعوة إلى إزالة القيود على التبادل التجاري بين الدول.

3/المدارس اللاحقة وتطور الفكر الاقتصادي:

أ/المدرسة الماركسية

قدم **كارل ماركس** (1818–1883) في "رأس المال" (1867) نقدًا للرأسمالية، مؤكدًا على نظرية قيمة العمل واستغلال الطبقة العاملة. دعا إلى ثورة البروليتاريا وإقامة نظام اشتراكي .

ب/المدرسة النيوكلاسيكية (الحديثة)

ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، ركزت على التحليل الحدّي والمنفعة وسلوك الفرد. من أبرز روادها[2]:

- **ألفريد مارشال** :(1842–1924) قدم مفهوم العرض والطلب والمرونة في "مبادئ الاقتصاد(1890) ".
- **ليون والراس** :(1834–1910) طور نظرية التوازن العام.
- **ويليام جيفونز** :(1835–1882) طبق الرياضيات في التحليل الاقتصادي .

---

[1] مدحث قريشي ، **تاريخ الفكر الاقتصادي: من العصور القديمة إلى العصر الحديث** ،دار المسيرة ،الأردن ،2018 ،ص 331.

[2] محمد لطفي جمعة ، **تطور الفكر الاقتصادي: من المدرسة التقليدية إلى العالمية** ، دار النهضة العربية ،لبنان ،2017 ، ص 150 (بتصرف).

ت/المدرسة الكينزية:

ردًا على الكساد الكبير (1929)، قدم **جون مايناردكينز** (1883–1946)في "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" (1936) دور الدولة في تحفيز الطلب الكلي وتخفيف البطالة والدورات الاقتصادية .

4/مدارس أخرى:

- **المدرسة النقدية** :بزعامة **ميلتون فريدمان** (1912–2006)، التي أكدت على دور النقود والسياسة النقدية.
- **مدرسة شيكاغو** :دعت إلى الليبرالية الاقتصادية والأسواق الحرة .
- **الاقتصاد السلوكي** :يجمع بين الاقتصاد وعلم النفس لتحليل السلوك البشري، كما في أعمال **ريتشارد ثالر** .

ثانيا/مفهوم علم الاقتصاد:

يعود أصل كلمة "اقتصاد" **Economics** إلى اليونانيين وهي مشتقة من كلمتين هما **Oikos** وتعني المنزل وكلمة Nomos وتعني التدبير ،وبذلك كانت كلمة الاقتصاد تعني كيفية تدبير شؤون المنزل المالية من عدم الإسراف والتبذير حيث ظهرت هذه الكلمة بظهور الإنسان وحاجته إلى المأكل والمشرب والمأوى وتطور مفهومها بتطور البشرية وازدياد الحاجات والرغبات اللامتناهية.

1/تعريف علم الاقتصاد:

تعددت التعاريف التي توضح علم الاقتصاد يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

أ/تعريف ميلتون فر يدمان:

عرف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية[1].

ب/تعريف آدم سميث:

عرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها مركزا على الإنتاج المادي فقط مع إهمال إنتاج الخدمات في المجتمع [2]،فهو العلم الذي يبحث في الكيفية التي تمكن الأمة من أن تغتني ، فالثروة عنده هي الركيزة التي يقوم عليها علم الاقتصاد أي البحث عن النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها البشر والتي يجب أن تكون موجهة لاكتساب الثروة.

ت/تعريف جون ستيوارت ميل:

علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني في إطار الجماعة.

ث/تعريف كينز:

هو العلم الذي يقوم بدراسة سلوك الأفراد من حيث توزيع المواد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة وبين الأهداف المتعددة وكيفية القيام بهذه المحاولة عن طريق إجراء المبادلة في السوق.

ج/تعريف ألفراد مارشال:

علم دراسة سلوك الانسان في حياته اليومية فيما يتعلق بانتاج الثروة وتبادلها وانفاقها [3].

مما سبق يمكن تعريف علم الاقتصاد على أنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يبحث ويهتم بدراسة علاقة الإنسان وصراعه الدائم بالطبيعة من أجل سد حاجاته ورغباته المتزايدة

---

[1] السيد محمد أحمد السيرتي ،**أسس علم الاقتصاد** ،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014 ،ص18.

[2] مجيد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر، عمان، 2008 ،ص 4.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد ،**مبادئ الاقتصاد والمالية العمومية** ،دار زهران للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن ،2012 ،ص 04.

واللامتناهية المتجددة وبأقل التكاليف ،فهو بذلك يدرس سلوك الانسان فردا أو مجتمعا في تلبية حاجاته ورغباته المادية من خلال استخدام الموارد الاقتصادية وبأقل التكاليف حيث ينقسم الاقتصاد إلى قسمين:

- **اقتصاد كلي:**

يهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإنتاج الكلي ،الدخل الوطني البطالة ،التضخم ، الأسعار ...، **الاقتصاد الكلي** هو فرع من فروع علم الاقتصاد يدرس كيفية تصرف الاقتصاد الكلي ككل. يركّز على أداء الاقتصاد وهيكله وسلوكه وآليات اتخاذ القرار فيه على المستوى العام، بدلاً من التركيز على الأسواق الفردية. ويشمل ذلك الاقتصادات الإقليمية والوطنية والعالمية. يدرس الاقتصاد الكلي الظواهر العامة مثل الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي، معدلات البطالة، التضخم، الاستهلاك، الاستثمار، وتأثير السياسات النقدية والمالية [1].

- **اقتصاد جزئي:**

يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي على مستوى الأفراد والأسر والمؤسسات كدراسة سلوك المنتج ودراسة سلوك المستهلك ،الاقتصاد الجزئي هو دراسة كيفية اتخاذ الأفراد والمؤسسات للقرارات ،وكيفية تفاعلهم في الأسواق المحددة ،ويحلل سلوك المستهلكين والمنتجين، وكيفية تحديد الأسعار ،وكيفية تخصيص الموارد بكفاءة [2] .

2/خصائص علم الاقتصاد:

يمكن ايجاز هذه الخصائص فيما يلي:

_يتأثر الاقتصاد بالمصلحة الذاتية التي تعتبر المحرك الأساسي للفعاليات الاقتصادية.

_هو علم يتأثر بنظام الطبقات السائدة في المجتمع والحافز الشخصي المتغير.

[1] Olivier Blanchard, **Macro economics** , 7th Edition, Pearson Education, Inc, Boston, USA, 2017, p 05.

[2] N. Gregory Manki , **Principles of Micro economics** , 8th Edition, Cengage Learning , Boston, USA , 2018 ,p 06.

3/أهداف علم الاقتصاد:

_يهتم علم الاقتصاد بإيجاد حلول للمشكلة الاقتصادية سواء من حيث وجودها أو من حيث الحد من آثارها.

_يهدف إلى التوزيع الأمثل للمداخيل في المجتمع.

_تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من خلال زيادة حجم الاستثمار وزيادة حجم القوى العاملة.

_إيجاد التوازن بين أهداف المنتجين والمستهلكين.

_معالجة بعض المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر...

_السعي إلى تحقيق الاستقرار النقدي أي تجنب ظاهرة الكساد والتضخم.

4/علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى: إن استقلال علم الاقتصاد عن باقي العلوم الأخرى ليس معناه استغناؤه عنها جميعا دون أن يؤثر ويتأثر بها بل يفيد ويستفيد في علاقاته مع العلوم الأخرى.

أ/علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: يهتم علم الاجتماع بدراسة سلوك الأفراد وتصرفاتهم كأفراد في المجتمع من خلال الظواهر الاجتماعية ليحدد العوامل المتسببة في الظاهرة واقتراح الحلول المناسبة وبذلك يأخذ الاقتصاد بعادات وتقاليد المجتمعات في إنتاج منتج أو تقديم خدمة ، كما يأخذ بعين الاعتبار ميولات وأذواق المجتمع ونمط معيشتهم ومعتقداتهم ،حيث يعتبر علم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية لاختصاصه بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان الذي يسعى إلى تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة ،وعليه فإن دراساته وحدوده تتداخل مع علم الاجتماع بالنظر إلى أن كل منهما يدرس الظاهرة الانسانية ولكن من زوايا وجوانب مختلفة ،حيث أن علم الاجتماع يختص بدراسة الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية في الواقع وما تمتاز به من خصائص نوعية وواقعية[1].

[1] معمر داود ،**مدخل لعلم الاجتماع** ،دار طليطلة ،الجزائر ،2010 ، ص 49.

ب/علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء : يعتبر علم الإحصاء فرع من فروع الرياضيات يهتم بتصميم التجارب أو طرق أخذ العينة بتحليل البيان الإحصائي والقيام باستقراءات حول المجتمع فهو يستخدم الأدوات الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية فعلى أساس العينة يمكن التعرف على البضاعة إن كان عليها طلب أو لا ،حيث يوجد العديد من الظواهر الاقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على استخدام الجداول والبيانات الاحصائية ،حيث يتم فيما بعد تحويل تلك الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل والتصنيف والتمكن من علاقة الوصول إاى أدق النتائج[1].

ت/علاقة علم الاقتصاد بالقانون: القانون هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في مجتمع معين على النحو الذي يخدم العامة ويعاقب من يخالفها حيث يتأثر القانون بالاقتصاد فتأتي القواعد القانونية متأثرة بحجم النشاط الاقتصادي فتوضع القواعد القانونية مستندة للوقائع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، ففي الاقتصاد الحر توجد قواعد قانونية ملائمة له فتزيد من الحريات الفردية وتقلص من تدخل الدولة عكس الاقتصاد المخطط كما يؤثر القانون في الاقتصاد حيث تسعى الدولة لضمان سيطرتها الاقتصادية في مجال معين إلى وضع قواعد تخدم هذه المصلحة كالقواعد الخاصة بتحديد الأسعار ومنع الاستيراد.

ث/علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ: التاريخ يُعد حاضنة لفهم الاقتصاد فالنظريات الاقتصادية نشأت دائما في سياقات تاريخية محددة كتاب آدم سميث ثروة الأمم (1776) مثلا جاء في خضم الثورة الصناعية في بريطانيا. كما أن مدرسة التاريخ الألمانية في القرن التاسع عشر اعتبرت أنّ القوانين الاقتصادية ليست مطلقة ،بل مرتبطة بالإطار التاريخي والمؤسسي لكل مجتمع دوغلاس نورث (1990) أبرز بدوره أنّ الأداء الاقتصادي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور المؤسسات على امتداد الزمن، وهو ما رسّخ الاقتصاد المؤسسي[2].

---

[1] محمد طافة وآخرون ،**أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي** ،إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن ،2008 ،ص 31.

[2] North, Douglas Cecil, **Institutions, Institutional Change and Economic Performance**, Cambridge University Press, Cambridge,1990 ,UK ,p 3.

ج/علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس: مع بروز الاقتصاد السلوكي، أصبح التداخل مع علم النفس أكثر وضوحًا. فقد أثبت كاهنمان وتفرسكي أنّ الأفراد لا يتصرفون دائمًا وفق العقلانية المثالية كما تفترضها النماذج النيوكلاسيكية، بل يتأثرون بانحيازات معرفية مثل "كراهية الخسارة" أو "الاعتماد على الإطار[1] "هذا التوجه جعل السياسات الاقتصادية أكثر واقعية، وأثرى فهمنا لسلوك المستهلكين والمستثمرين.

ح/علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الطبيعية: الاقتصاد البيئي يبرز العلاقة المباشرة مع علوم البيئة والطاقة فالتغير المناخي ،وتدهور التنوع البيولوجي، والتلوث، كلها قضايا اقتصادية وبيئية في آن واحد حيث أن كتاب بانزهافBanzhaf (2023) **تسعير ما لا يُقدَّر بثمن** يعرض كيف تشكل هذا الفرع من الاقتصاد لفهم التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية ،كما أن الاقتصاد الصحي يُجسد العلاقة بين الاقتصاد والطب من خلال تقييم تكلفة–فعالية العلاجات وتخصيص الموارد الصحية[2].

خ/علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات: تعتبر الرياضيات وسلة هامة من وسائل الاستنتاج العلمي وقد شاع استخداموا على نطاق واسع في مجال الدراسات الاقتصادية بدءا من القرن التاسع عشر ،وحتى وقتنا الحالي حيث أصبح التحليل الاقتصادي يقوم على استفادة الاقتصاديين من مختلف الأدوات الرياضية كالمعادلات والقوانين حرصا منهم على الاختصار في التعبير والدقة في النتائج التي يتم التوصل إليها بهذه الوسيلة ويعتبر الاقتصاد الرياضي الآن واحدا من أهم وأحدث فروع علم الاقتصاد.[3]

---

[1] Daniel Kahneman, **Thinking, Fast and Slow**, Farrar, Straus and Giroux, New York, USA ,2011, p 87.

[2] World Health Organization, Global Health Expenditure Database, WHO Publishing. Geneva, Switzerland /https://apps.who.int/nha/database.

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

أولا/ماهية المشكلة الاقتصادية :

تُعد المشكلة الاقتصادية أساس علم الاقتصاد، إذ تتمحور حول العلاقة الجوهرية بين متغيرين رئيسيين: ندرة الموارد الاقتصادية من جهة، وتعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها المستمر من جهة أخرى. فالإنسان والمجتمعات البشرية منذ القدم يواجهون هذه الإشكالية المتمثلة في محدودية الموارد مقابل حاجات لا تنتهي. ومن هنا سعى كل نظام اقتصادي، وفق فلسفته وأدواته، إلى إيجاد التوازن بين هذين العنصرين عبر الاستخدام الأمثل للموارد النادرة وتوزيعها بما يحقق إشباع الحاجات الإنسانية قدر المستطاع.

1/مفهوم المشكلة الاقتصادية :

تتمثل المشكلة الاقتصادية في كيفية إدارة المجتمع لموارده النادرة من أجل تلبية حاجات أفراده المتعددة، وهو ما يفرض الاختيار بين بدائل مختلفة والتضحية ببعضها[1].

المشكلة الاقتصادية تعني الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في مواجهة الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة، الأمر الذي يفرض على الأفراد والمجتمعات ضرورة المفاضلة بين البدائل[2].

ومن ثم المشكلة الاقتصادية ليست فقط ندرة الموارد، وإنما أيضًا كيفية تخصيصها بكفاءة وعدالة لتحقيق أكبر إشباع ممكن للحاجات الإنسانية[3].

أي جوهر المشكلة الاقتصادية يكمن في التعارض بين محدودية الموارد من جهة، وتعدد الحاجات وتنوعها من جهة أخرى، وهو ما يجعل أي نظام اقتصادي في مواجهة مستمرة مع مسألة الاختيار[4].

---

[1] Mankiw, N. Gregory**, Principles of Economics,**10th Edition, Cengage Learning, Boston, USA, 2021, p. 4.

[2] زغلول حسن ،**مبادئ الاقتصاد السياسي** ،دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2016، ص. 27.

[3] درويش عبد الله ،**مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2018، ص. 35.

[4] حمود أحمد ،**الاقتصاد السياسي: النظرية والتطبيق** ،دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2020، ص. 41 .

ومن ثم فالمشكلة الاقتصادية هي حجم التفاوت الحاصل بين الحاجات الانسانية المتزايدة التي تصدم بالندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة لاشباع هذه الحاجات ،الأمر الذي يتطلب عملية المفاضلة بين هذه الحاجات الاقتصادية.

2/خصائص المشكلة الاقتصادية:

أ/الندرة:

ونعني بها محدودية الموارد والوسائل التي يملكها الإنسان لمواجهة حاجياته المتزايدة.

ب/الاختيار:

على ضوء تعدد الحاجيات الإنسانية والندرة النسبية للموارد الاقتصادية يصبح من غير المعقول أن نتصور استطاعة إشباع كل الحاجات ورغبات أفراد المجتمع بل يتعين علينا القيام بعملية المفاضلة بين المطالب المتعددة وهذه العملية هي ما تسمى الاختيار.

ج/التضحية:

يقصد بها الامتناع عن بعض الحاجات من أجل الحصول على حاجات أخرى ضرورية.

3/أسباب المشكلة الاقتصادية:

أ/تعدد الرغبات:

إن الرغبات المتعددة والمتجددة والمتطورة والمتشابكة للفرد لدرجة تجعل عدم كفاية الموارد الحقيقية لإشباع كل الرغبات إشباعا كاملا والغريزة البشرية تجعل منه إذا حقق رغبة تطلع إلى رغبات أخرى حيث ساعد في ذلك التطور التكنولوجي الذي يظهر سلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل ،أي تعدد الحاجات الإنسانية وتجددها باستمرار يشكل عاملًا أساسياً في نشوء هذه المشكلة، إذ أن الإنسان لا يكتفي بإشباع حاجاته الأولية فحسب، بل تتطور رغباته بتطور المجتمع والتكنولوجيا، فتظهر حاجات جديدة لم تكن معروفة من قبل، وهو ما يزيد من فجوة عدم التوازن بين الموارد المتاحة والاستخدامات الممكنة[1].

[1] القري، أحمد عبد الله ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2017، ص 23.

ب/محدودية الموارد: حيث تتجلى ندرة الموارد فيما يلي:

- **الموارد الطبيعية:**

من أراضي وما تحتوي عليه من معادن وطاقات وبحار وغابات التي غالبا ما لا تكون صالحة في صورتها الأولى لإشباع الحاجات ولا يتم ذلك إلا بعد إجراء تحولات لتصبح قابلة للإشباع.

- **الموارد البشرية:**

بشقيها العمل العضلي ويطلق عليه في العادة عنصر العمل، والعمل الذهني أو الإداري ويطلق عليه عنصر التنظيم غير أن وفرة العنصر البشري قد لا تعني شيئا إذا كان الأمر يتطلب تأهيلا خاصا.

- **رأس المال:**

وهو الأشياء المصنعة التي تساعد على الإنتاج مثل الآلات والمعدات والمباني والمعارف التكنولوجية والموارد النقدية التي يسهل تداولها في العملية الإنتاجية.

فإن **محدودية الموارد الاقتصادية** تعدّ العنصر الأكثر وضوحا ،فالاقتصاد يواجه ندرة في الموارد الطبيعية مثل الأرض والمعادن ومصادر الطاقة ،وهذه الموارد غالبا ما تحتاج إلى عمليات تحويل وإعادة إنتاج قبل أن تصبح صالحة لإشباع الحاجات ،كما أن الموارد البشرية رغم وفرتها العددية في بعض البلدان ،تبقى محدودة من حيث الكفاءة والمهارة ما لم تدعم بالتعليم والتأهيل ،ويضاف إلى ذلك رأس المال الذي يتضمن الآلات والمعدات والمعارف التكنولوجية ،والذي يظل هو الآخر محدودا قياسا بزيادة الطلب عليه[1].

ج/تعدد الاستخدامات:

بمعنى استخدام مورد واحد في إنتاج عدة سلع وخدمات، وعلى اعتبار أن الموارد تتميز بالندرة النسبية يتطلب الأمر عملية المفاضلة في إنتاج السلع حسب الأولوية.

[1] صالح عبد المنعم ،**أساسيات علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص32.

تعدد استخدامات الموارد يضفي على المشكلة الاقتصادية بعدًا إضافيًا؛ إذ يمكن أن يُستعمل المورد نفسه في إنتاج أكثر من سلعة أو خدمة، وهو ما يفرض على المجتمع أن يحدد أولوياته وفقًا لمعايير الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المياه للري الزراعي أو لتوليد الطاقة أو للأغراض المنزلية، مما يستدعي إجراء عملية مفاضلة بين البدائل المختلفة[1].

4/عناصر المشكلة الاقتصادية:

تعد **الأسئلة الاقتصادية الأساسية الثلاثة** جوهر معالجة المشكلة الاقتصادية في كل مجتمع، وذلك نتيجة التعارض بين محدودية الموارد وتعدد الحاجات ،إذ يواجه أي نظام اقتصادي، سواء كان تقليدياً أو حديثاً، ثلاثة تساؤلات رئيسية:

- **ماذا ننتج ؟** : ويقصد به تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وفق أولويات المجتمع، مثل الاختيار بين السلع الاستهلاكية كالطعام والملبس أو السلع الاستثمارية كالآلات والمعدات[2].
- **كيف ننتج ؟** : أي اختيار الأساليب والتقنيات وطرق تنظيم الموارد الإنتاجية، مع المفاضلة بين الوسائل التقليدية أو التكنولوجيا الحديثة، وكذلك بين أنماط مختلفة من الموارد الطبيعية والعمل[3].
- **لمن ننتج ؟** : وهو السؤال المتعلق بكيفية توزيع الناتج بين أفراد المجتمع، وفق اعتبارات الدخل والمساهمة الإنتاجية والسياسات الاجتماعية، بحيث تختلف الإجابة بين النظام

[1] هاشم، مصطفى حسين ،**مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 22.

[2] درويش عبد الله ،مرجع سابق ،ص 35.

[3] حمود أحمد ،مرجع سابق ،ص 62.

الرأسمالي الذي يعتمد على آلية السوق، والنظام الاشتراكي الذي يستند إلى التخطيط المركزي، والنظام المختلط الذي يجمع بين السوق وتدخل الدولة[1].

وعليه، فإن اختلاف الأنظمة الاقتصادية يعكس تبايناً في الآليات المعتمدة للإجابة عن هذه الأسئلة الثلاثة التي تُشكل في مجموعها **جوهر المشكلة الاقتصادية.**

4/معالجة المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية

الجدول رقم (01) يبين كيفية معالجة المشكالة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية

النظام الاقتصادي	أداة المعالجة الأساسية	كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية	نقاط القوة	نقاط الضعف	المرجع
النظام الرأسمالي الحر	آلية السوق (العرض والطلب)	يترك للأفراد حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتحدد الأسعار اتجاهات الإنتاج والاستهلاك.	كفاءة عالية في تخصيص الموارد .	يخلق فجوات طبقية .	Samuelson, Paul A., & Nordhaus, William D. Economics. 19th Ed., McGraw-Hill, New York, 2010,pp 32-36.
النظام الاشتراكي المركزي	التخطيط المركزي	الدولة تحدد أولويات الإنتاج وتوزع الموارد عبر خطط اقتصادية شاملة.	تشجيع الابتكار والمنافسة.	يؤدي إلى أزمات دورية (كساد/بطالة).	حمود أحمد ،الاقتصاد السياسي: النظرية والتطبيق. دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 2020، ص ص 55–60.
النظام المختلط	السوق + تدخل الدولة	يجمع بين الحرية الاقتصادية وضبط الدولة للأسواق وتصحيح الاختلالات.	يحقق عدالة نسبية في توزيع الدخل .	ضعف الحوافز الفردية .	درويش، عبد الله. مدخل إلى علم الاقتصاد. دار المسيرة، عمّان، 2018، ص ص 47–52.
النظام الرأسمالي	الشريعة الإسلامية (مبادئ العدل والتكافل)	يقر الملكية الخاصة وينظمها، يمنع الاستغلال (الربا والاحتكار)، ويوزع الثروة عبر الزكاة والوقف.	يوجه الموارد نحو السلع الأساسية.	بيروقراطية وتراجع الكفاءة.	القري أحمد عبد الله مبادئ الاقتصاد الجزئي دار المريخ، الرياض، 2017، ص 40.

[1] Lipsey, Richard G., & Chrystal, **Alec C. Economics**. 13th Edition, Oxford University Press, Oxford, 2020 ,p13.

ثانيا/الحاجات والرغبات:

تشكل **الحاجات والرغبات الإنسانية** الأساس الذي يقوم عليه النشاط الاقتصادي، إذ إن سعي الإنسان الدائم نحو إشباع حاجاته هو الذي يفسر وجود الإنتاج والتبادل والتوزيع.

1/مفهوم الحاجة :

هي شعور شخص بالرغبة في الحصول على شيء معين يتبعه إحساس بالحرمان يزول هذا الأخير بتلبية هذه الرغبة ليحل محله الاطمئنان والارتياح ، هذه الأشياء لا تقتصر على ضرورية منها فقط بل تتعداها إلى الأشياء الكمالية سواء كانت نافعة أو ضارة.

فهي تمثل رغبة داخلية طبيعية أو مكتسبة، مرتبطة بظروف الفرد والبيئة التي يعيش فيها، وتؤثر مباشرة في سلوكه الاقتصادي والاجتماعي[1].

2/خصائص الحاجة:

للحاجة عدة خصائص يمكن تحديدها فيمايلي:

أ/التعدد : تولد الحاجة مع الإنسان وتتطور معه فحاجاته وهو صغير تختلف عن حاجاته وهو كبير كما أن هذه الحاجات متجددة متطورة وغير منتهية .

ب/قابلة للإشباع : يشعر الإنسان بسد حاجته اتجاه شيء ما إذا استعمل الوسيلة التي يشبع هذه الحاجة في فترة زمنية معينة.

ت/قابليتها للاستبدال : إن هذا الأمر يتوقف على مدى التقارب بين الحاجتين أي درجة الإحلال بينهما (إمكانية حاجة ما أن تحل محل حاجة أخرى) وقد يكون الإحلال بصورة تامة كما يمكن أن يكون ناقصا.

ث/قابليتها للانقسام : من البديهي أن إشباع الحاجة يتم بصورة تدريجية وذلك باستخدام الوسيلة المناسبة والذي كل جزء منها يشبع جزء من الحاجة.

---

[1] السيد إسماعيل محمد ،**مبادئ الاقتصاد السياسي** ،دار النهضة العربية، القاهرة ،2007، ص 18.

3/عناصر الحاجة: يمكن أن نحصر عناصر الحاجة عند الإنسان فيما يلي[1]:

أ/الإحساس بالألم : الحاجة تبدأ بشعور الفرد بوجود نقص داخلي أو خارجي، وهو ما يخلق لديه دافعاً نحو البحث عن وسيلة لإشباعه.

ب/ضرورة إيجاد الوسيلة لإيقاف هذا الألم : الحاجة لا تبقى مجرد شعور غامض، بل تتجه نحو موضوع معين يمكن أن يشبعها، مثل الحاجة إلى الطعام أو إلى الأمن.

ت/الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لوقف هذا الإحساس : يشترط أن تكون الحاجة قابلة للإشباع كلياً أو جزئياً عبر موارد أو وسائل متاحة، وإلا فإنها تظل مجرد رغبة غير قابلة للتحقيق[2].

4/أنواع الحاجة : يمكن تقسيم الحاجات إلى حاجات أساسية وأخرى كمالية ،حاجات فردية وأخرى جماعية:

_**الحاجات الأساسية** : هي الحاجات التي لا بد من تأمينها للفرد مهما كان مستوى دخله ووضعه الاجتماعي والتي تضمن بقاءه على سطح الأرض كالأكل والماء والأمن...

_ **الحاجات الكمالية** : هي تلك الحاجات التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الحاجات الأساسية أي هي تلك التي تدفع في التوسع في أسباب الرفاهية وتزيد من متعة العيش.

_**الحاجات الفردية** : وهي الحاجات التي تخص الفرد بعينه وحياته الخاصة مباشرة والتي يسعى لتلبيتها بصورة فردية كحاجة الفرد للأكل واللبس ...

_**الحاجات الجماعية** : وهي تخص الجماعة بكاملها كالأمن والصحة والتعليم حيث تقوم الدولة بإشباعها وتكون مقدمة على شكل خدمات.

ترتيب الحاجات : يعتبر **إبرا هام ماسلو** أول من وضع سلما لأولويات الحاجة عند الإنسان سميت بنظرية هرمية الحاجة **لماسلو** صاغها كما يلي:

---

[1] المرجع نفسه ،ص18.

[2] عواضة، إبراهيم ،**مبادئ الاقتصاد** ، دار الكتب الجامعية، بيروت، 2010 ،ص 28.

- **القاعدة الأولى : الحاجات الفيزيولوجية كحاجة الفرد للأكل والشرب ...**
- **القاعدة الثانية : الحاجة للأمن.**
- **القاعدة الثالثة : الحاجة للانتماء.**
- **القاعدة الرابعة : الحاجة للاحترام والتقدير.**
- **القاعدة الخامسة : الحاجة إلى تحقيق الذات.**

6/تعريف المنتوج : هو عبارة الناتج عن تضافر عوامل الإنتاج تستخدم بشكل من المزج الأمثل.

أ/خصائص المنتوج :

1/المنتوج هو سلعة أو خدمة.

2/المنتوج يستهلك بصورة آنية أو بصورة نهائية أو حتى بصورة وسيطية.

3/المنتوج قادر على تلبية رغبات المستهلك.

ب/شروط السلعة : يمكن اعتبار المنتوج سلعة اقتصادية إذا توفرت فيها ثلاثة شروط أساسية هي :

- **إحداث المنفعة :** بمعنى أن تدخل هذه السلعة في سد الحاجات الإنسانية.
- **الندرة أو المحدودية في الطبيعة** بمعنى وجودها بقدر محدود مقارنة بحاجات الإنسان فندرتها النسبية تجعل الطلب عليها أكثر من عرضها .
- **إمكانية تملكها من قبل الأفراد :** إن كل سلعة تخرج عن استطاعة الفرد في إمكانية تملكها لا يمكن اعتبارها سلعة اقتصادية.

ت/أنواع السلع:

- **السلع والخدمات الاستهلاكية :** وهي السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة ويطلق عليها سلع وخدمات استهلاكية.

- **السلع والخدمات الإنتاجية** : وهي السلع والخدمات التي تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى[1].
- **السلع والخدمات المتنافسة** : وهي السلع البديلة أي التي يمكن أن يجري بينهما إحلال بمعنى أن يحل بعضها محل الأخرى لإشباع نفس الحاجة.
- **السلع والخدمات المتكاملة** : وهي السلعة التي يتطلب استهلاكها استهلاك سلعة أخرى معها الأمر الذي يؤدي إلى أن زيادة استهلاك إحداهما يعني زيادة استهلاك السلعة المكملة الأخرى.
- **السلع المعمرة** : وهي التي يتم استعمالها في فترة زمنية طويلة كالسيارة مثلا.
- **السلع الغير معمرة** : وهي التي يتم إفناءها بمجرد استعمالها لمرة واحدة.
- **السلع الضرورية** : وهي السلع التي لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها باعتبارها تحفظ وجوده كالماء والأكل.
- **السلع الكمالية** : وهي السلع التي تشبع حاجات أقل إلحاحا والتي تختلف باختلاف الأشخاص فالكتاب يعتبر سلعة أساسية بالنسبة للمثقف بينما يعتبر سلعة كمالية بالنسبة للفلاح.

[1] عبد العزيز السيد ،**مبادئ علم الاقتصاد** ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2014 ،ص41.

المحور الثالث: الأنشطة الإقتصادية

تمهيد:

يعد **النشاط الاقتصادي** ذلك المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو للحصول على الأموال والسلع والخدمات ،كما يعبر عن الأفعال والمبادلات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ،وبذلك يعتبر النشاط الاقتصادي نظام من النظم الاقتصادية المعاصرة التي تعتمد عللى العديد من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالإنتاج وتوزيع وتداول السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الفردية والجماعية ،ومن ثم فالنظام الاقتصادي يعبر في جوهره عن سلوك الفرد أثناء قيامه بالإنتاج والمبادلة والتوزيع والاستهلاك حيث ستعرض هذه الأنشطة الاقتصادية فيما يلي:

أولا/نشاط الإنتاج

1/مفهوم الإنتاج :

لقد تطور مفهوم الإنتاج منذ عهد الفيزيوقراط في القرن الثامن عشر إلى الفكر الاقتصادي الحديث حيث سنتطرق إلى هذه المفاهيم فيما يلي:

أ/الإنتاج عند المدرسة الطبيعية :

الإنتاج كل عمل يخلق ناتجا صافيا فالعمل يضيف مقدارا من الموارد أكبر من ذلك المقدار الذي يكون قد تم بذله في عملية الإنتاج ،حيث تعتبر الزراعة عند المدرسة الطبيعية هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعتبر نشاطا منتجا وذلك لأن الزراعة وحدها عندهم تؤدي إلى أن يحصل المزارع على كمية من الموارد أكبر من كمية الموارد المستخدمة في عملية إنتاج المحاصيل الزراعية ،فالإنتاج الزراعي حسبهم هو وحده الذي يخلق الثروة؛

ب/الإنتاج عند المدرسة الكلاسيكية :

اعتبر الفكر الكلاسيكي بأن عامل العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية ،فهو عندهم الركيزة الأساسية في عملية الإنتاج؛

ت/الإنتاج عند المدرسة الحدية أو النيوكلاسيكية :

فقد اتفق هذا الفكر على اعتبار أن الانتاج هو ايجاد منفعة أو اضافة منفعة إلى أخرى كانت موجودة وعلى اعتبار المنافع أنواع (شكلية ،مكانية ، زمنية ،تملكية ،خدمية) ،وبذلك اعتبروا أن الإنتاج هو خلق للمنافع؛

ث/الإنتاج عند المدرسة الحديثة :

المدرسة الحديثة قامت بدمج عناصر أو عوامل الإنتاج الأربعة (العامل الطبيعي ،العامل البشري ،رأس المال ،التنظيم والتكنولوجيا) في تحديد مفهوم الإنتاج.

مما سبق يمكن إعطاء التعاريف التالية لتحديد مفهوم الإنتاج:

مفهوم **الإنتاج** يعد من أبرز المفاهيم الاقتصادية الأساسية، إذ يمثل العملية التي يتم من خلالها **تحويل الموارد الاقتصادية النادرة** (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) إلى سلع وخدمات تلبي حاجات الإنسان وتُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. فهو ليس مجرد عملية مادية مرتبطة بالتصنيع أو الزراعة، بل هو منظومة متكاملة تشمل العناصر التقنية والتنظيمية والإدارية التي تهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وبهذا المعنى، يعرف الإنتاج بأنه "العملية التي يتم فيها خلق منفعة جديدة أو زيادة منفعة موجودة من خلال توظيف عوامل الإنتاج بكفاءة[1]".

يعد **الإنتاج** أحد المفاهيم الجوهرية في علم الاقتصاد، إذ يمثل العملية التي يتم من خلالها **تحويل الموارد الاقتصادية النادرة** (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) إلى سلع وخدمات تُشبع حاجات الأفراد وتُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويُنظر إلى الإنتاج ليس فقط كعملية مادية مرتبطة بالتصنيع أو الزراعة، بل كمنظومة متكاملة تجمع بين **العوامل التقنية والتنظيمية والإدارية** من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي** ،العبيكان للنشر،الرياض ، 2021، ص 55.

- **الإنتاج** هو إيجاد منفعة أو اضافة منفعة لأخرى كانت موجودة ،وعلى اعتبار أن المنفعة هي مقدار الإشباع الذي يتحصل عليه الفرد جراء تلبية حاجة أو اشباع رغبة ،والمعبر عتها بعدد الوحدات اللازمة من السلعة أو الخدمة للقضاء على الحاجة والشعور بالحرمان ليحل محله المنفعة والرضا ،والمنافع أنواع :

-**المنفعة الشكلية** : وهي المنفعة التي تحصل نتيجة التغيير في شكل المادة؛

-**المنفعة المكانية** : وهي المنفعة التي تحصل نتيجة التغيير في مكان المادة؛

-**المنفعة التملكية** : وهي المنفعة التي تحصل نتيجة انتقال الملكية من شخص لأخر؛

-**المنفعة الزمنية** : وهي المنفعة التي تحصل نتيجة التفاوت في الزمن؛

-**المنفعة الخدمية** : وهي المنفعة التي تحصل نتيجة تقديم الخدمة كالنقل ،التعليم ،الصحة ...إلخ

- **الإنتاج** من الناحية النظرية، يُعرّف الإنتاج بأنه "العملية التي يتم فيها خلق منفعة جديدة أو زيادة منفعة موجودة من خلال استخدام الموارد المتاحة بكفاءة[1]".
- **الإنتاج** هو توفير السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات ورغبات الأفراد في المجتمع.

انطلاقا مما سبق يمكن **تعريف الإنتاج** على أنه الحلقة الأولى من حلقات النشاط الاقتصادي ،يتم من خلاله مزج عناصر الإنتاج في توليفة أو تركيبة معينة ،للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات ورغبات الأفراد ،بما يحقق المنافع خلال فترة زمنية معينة في إطار نظام إنتاجي معين (مدخلات ،عمليات ،مخرجات ،التغذية العكسية).

-**المدخلات** : وهي عوامل الإنتاج (العامل الطبيعي ،العامل البشري ،رأس المال ،التنظيم والتكنولوجيا)؛

-**العمليات** : يتم فيها مزج عوامل الإنتاج أي المعالجة؛

-**المخرجات** : تتمثل في السلع والخدمات؛

[1] Samuelson, Paul A, & Nordhaus, William D**, Economics**. 19th ed, McGraw-Hill Education, New York, 2010, p 115.

-التغذية العكسية : هي عملية الاستشراف للمستقبل من خلال النتائج المحققة.

2/عناصر الإنتاج :

هي عبارة عن العناصر الموجودة في المحيط الطبيعي والاجتماعي والتي تساعد الإنسان على اشباع حاجاته ورغباته ،حيث صنف الاقتصاديون هذه الموارد الاقتصادية إلى أربعة عوامل هي : (العامل الطبيعي ،العامل البشري ،رأس المال ،التنظيم والتكنولوجيا):

أ/العامل الطبيعي :

وهو كافة الموارد الطبيعية الموجودة في الطبيعة بصورة مجانية حيث تعد هذه الموارد متاحة أمام الاستخدام البشري إما على صورتها الأولية أو عن طريق إجراء تحويل في شكل المادة ،سواء كانت موجودة على سطح الأرض أو في باطنها متجددة أو غير متجددة ،ومن أمثلة ذلك الموقع الجغرافي ،المساحة ،الأراضي ،الغابات ،الجبال ،الهضاب ،الصحاري ،المياه والهواء وغيرها من الموارد الطبيعية المتاحة التي ليس للإنسان دخل أو عمل في إيجادها.

وتمثل كافة الموارد المتوفرة على سطحها وباطنها وما حولها موهوبة من الخالق عز وجل مثل الأراصي الزراعية والبحار ،وما يستخرج من باطنها من نفط ومعادن ثمينة[1].

ب/العامل البشري:

يقصد بالعامل البشري ذلك الجهد البشري المبذول في عملية الإنتاج سواء جهد عضلي (عنصر العمل) أو جهد فكري إداري (عنصر التنظيم) ،فهو بذلك مجموع المجهودات البشرية أو الإنسانية الموجهة والهادفة لإنتاج السلع والخدمات.

ت/رأس المال :

هو مجموعة الأموال المادية والمادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني ،أو هو الثروة التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات الأخرى ويعبر عن هذه الثروة بمجموع السلع والخدمات الموجودة في المجتمع في لحظة معينة ،فقد يكون عددا من الآلات

[1] محمد الوادي وآخرون ،**الأساس في علم الاقتصاد** ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ،الأردن ،2007 ،ص 39.

أو المباني أو مواد أولية ،وقد يكون في صورة نقود سائلة أو أسهم أو سندات يمكن تحويلها إلى نقد أي يمكن أن يكون رأس المال في شكله المادي أو المالي النقدي وهو أنواع نذكر[1]:

-رأس المال الهيكلي:

إن رأس المال المادي (المالي) هو الذي يصنع الوجود المادي للمنظمة وقيمتها الدفترية بموجب الإجراءات والقيود المحاسبية فإن رأس المال الفكري بالمقابل هو الذي يصنع قيمة المنظمة السوقية ويصنع مكانتها وسمعتها.

-رأس المال البشري :

وهو المعرفة التي يمتلكها ويولدها العاملون مثل ، المهارات والخبرات والابتكارات وعمليات التحسين والتطوير (الأفراد ،الفرق ،القيادة).

-رأس المال الزبوني :

هذا هو القيمة التي يفرزها مستوى رضا الزبائن وولاؤهم والموردين والجهات الخارجية الأخرى وما استطاعت المنظمة من بنائه من علاقات متميزة مع هذه الأطراف ،إن هذه العلاقات التي تبنى بين المنظمة وعناصر بيئتها الخارجية ذات أهمية كبيرة وقيمة حيوية.

-رأس المال الثابت ورأس المال المتداول:

رأس المال الثابت والذي يعرف أيضا بالأصول الانتاجية ،وهو كل ما يمكن استخدامه في الإنتاج لأكثر من مرة دون أن يفنى لمجرد استخدامه لمرة واحدة ،فرأس المال الثابت يمكن تكرار استخدامه لفترة زمنية معينة تسمى العنصر الانتاجي كالآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل ،أما النوع الثاني فهو رأس المال المتداول أو ما يعرف برأس المال العامل ،وهو ما لا

---

[1] ميسون علي عبد الهادي ،**رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي "دراسة على تطبيقية برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA في قطاع غزة** ،مذكرة ماجستير غير منشورة في القيادة والإدارة ،أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ،جامعة الأقصى غزة ،2017 ، ص 18 .

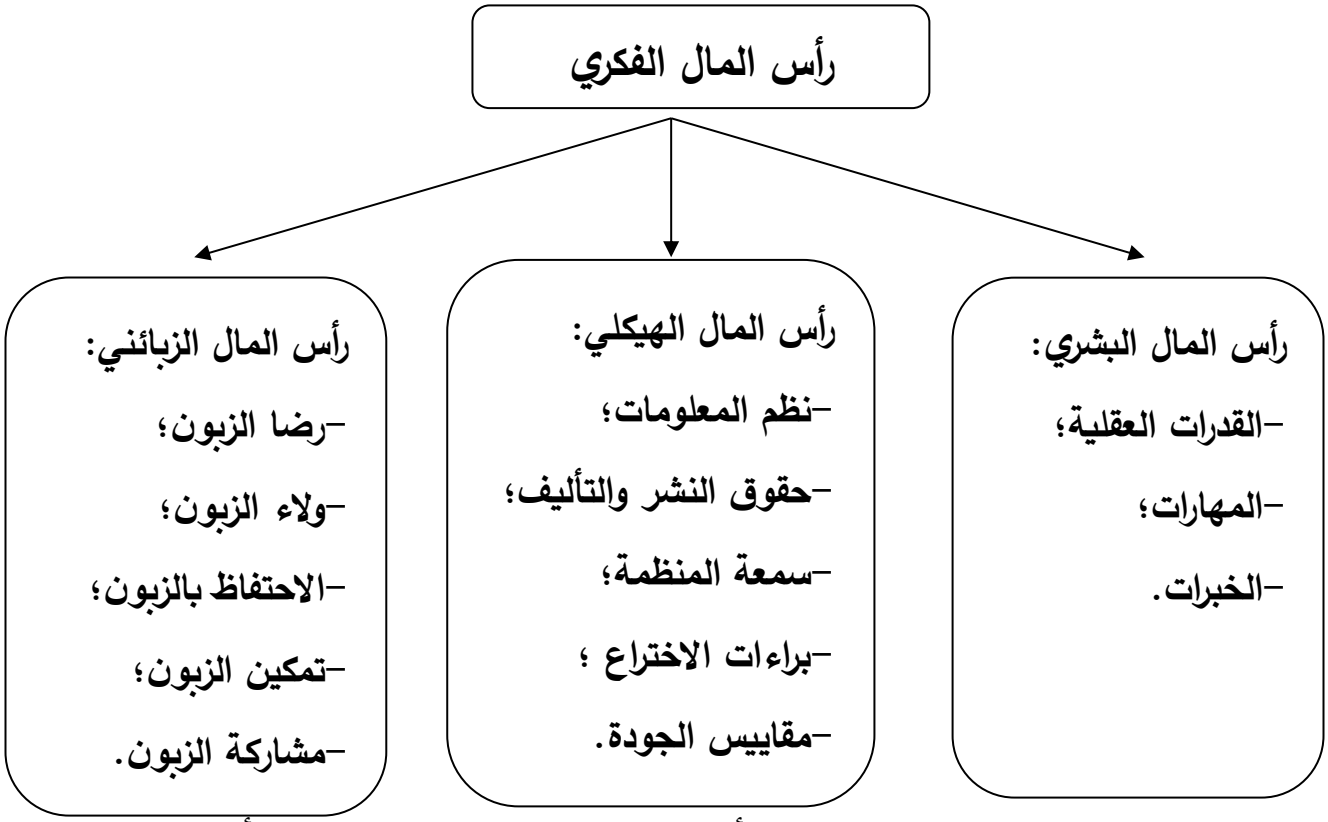
يمكن استخدامه أكثر من مرة في الإنتاج ،فهو يفنى بمجرد استخدامه مرة واحدة في الإنتاج كالمواد الأولية والسلع الوسيطية.

-رأس المال الخاص ورأس المال العام:

حيث يمكن التفريق بين رأس المال الخاص الذي ترجع ملكيته للأفراد والوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص ،ورأس المال العام أو ما يعرف برأس المال الاجتماعي والذي ترجع ملكيته للدولة.

والشكل التالية يوضح ذلك :

الشكل رقم (01) يبين مكونات رأس المال الفكري



المصدر : ميسون علي عبد الهادي ،رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي "دراسة على تطبيقية برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA في قطاع غزة ،مذكرة ماجستير غير منشورة في القيادة والإدارة ،أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ،جامعة الأقصى غزة ،2017 ، ص 18 .

ث/التنظيم:

إن التنظيم هو عملية التأليف بين العناصر الإنتاجية الأخرى وفق علاقة معينة من أجل اتمام العملية الانتاجية مع تحمل مخاطر الإنتاج ،وتكمن المخاطرة في عدم اليقين من عائد العملية الإنتاجية ،ولا يتم ذلك إلا عن طريق استخدام المعارف العليمة والتقنية للتقليل من حجم المخاطرة وزيادة حجم العائد المحقق.

فهو العنصر الذي يتولى إدارة العملية الإنتاجية ويتخذ القرارات ويتحمل المخاطرة ،لذلك فعمل المنظم هو تجميع عناصر الانتاج الأخرة لاستخدامها في عملية إنتاجية واحدة ،ويتخذ القرار بها وتحمل مخاطر تنفيذها[1].

3/أهمية الإنتاج :

يكتسى الإنتاج أهمية بالغة باعتبار الحلقة الاولى من حلقات النشاط الاقتصادي الذي يتوقف عليه باقي الحلقات من التبادل والتوزيع إلى الاستهلاك ،كما أنه يساهم في نمو وتقدم المجتمع لما يوفره من سلع وخدمات بشكل دائم ،وبذلك هو الركيزة الأساسية للنهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا لما يحققه من أهداف كل الأطراف الاقتصادية المنتج والمستهلك والدولة.

حيث يمكن تقديم أهمية الانتاج في العناصر التالية[2]:

أ/إشباع الحاجات الإنسانية: إن الهدف الأول للإنتاج هو توفير السلع والخدمات التي تلبي حاجات الأفراد والمجتمع، باعتبار أن الاقتصاد يقوم أساسًا على مواجهة الندرة وإيجاد حلول لها.

ب/تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد: إن الإنتاج يسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة ،بما يضمن الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع بأقل تكلفة.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي ،**النظرية الاقتصادية المتقدمى (جزئية وكلية)** ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1 ،مصر ،2011 ،ص ص 151،152.

[2] دحدوح، عمار، **مدخل إلى علم الاقتصاد** ،دار الكتب الوطنية، الجزائر، 2019، ص ص 59–63.

ت/زيادة الدخل القومي والنمو الاقتصادي: يشير إلى أن التوسع في الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ث/ ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي: يرى أن المؤسسات من خلال عملية الإنتاج تهدف إلى تعظيم الأرباح، تلبية حاجات السوق، والحفاظ على قدرتها التنافسية .

4/أهداف الإنتاج:

أ/بالنسبة للمنتج :

-تحقيق الأرباح من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى مستوى ممكن؛

-تحقيق النمو والتوسع من خلال اكتساح الأسواق الداخلية والخارجية؛

-زيادة الحصة السوقية؛

_تحقيق الميزة التنافسية؛

-البقاء في السوق في ظل المنافسة الشديدة هو ضمن الأهداف الاستراتيجية للمنتج.

ب/بالنسبة للمستهلك:

-تعظيم المنافع المحققة من عملية استعمال واستخدام السلع والخدمات المختلفة؛

_ضمان وفرة السلع والخدمات والسلع المختلفة.

_وفرة السلع والخدمات بأسعار تتماشى مع القدرة الشرائية؛

_تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ج/بالنسبة للدولة:

_توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع؛

_تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب وبين المعروض النقدي والمعروض السلعي الخدمي؛

_فرض الضرائب والرسوم التي تعتبر من الموارد العامة للدولة ،بالإضافة إلى أنها أداة اقتصادية لتوجيه عجلة النشاط الاقتصادي؛

_ تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية؛

_تحقيق الرفاهية الاجتماعية؛

_رفع معدلات التشغيل وتخفيض معدلات البطالة؛

_تحقيق فائض في ميزانية الدولة وفائض في ميزان المدفوعات وزيادة حجم الصادرات

_تخفيف وطأة بعض الآفات الاجتماعية كالبطالة والفقر.

5/أشكال وأنواع الإنتاج :

أ/الإنتاج المستمر :

هو إنتاج نمطي في مخرجاته وقد يكون نمطي في مدخلاته يتم عن طريق الآلات المتخصصة أو في خطوط الإنتاج ،حيث يقصد بالإنتاج النمطي أن يكون له نفس الأبعاد والخواص خلال الفترة الإنتاجية ،أي نفس المقاييس ونفس النوعية وكذا نفس الشكل ونفس الاختصاص ،وقد يكون نمطي في مدخلاته أي نفس الشكل ونفس المقاييس ولكن ليس نفس النوعية ،ومراحله مرتبطة حيث إذ توقفت مرحلة من مراحل الإنتاج يؤدي ذلك إلى توقف العملية الإنتاجية ،فهو بذلك يحتاج إلى الآلات متخصصة ونمطي المخرجات ولا يخضع لمواصفات العميل أو الزبون.

تميز بتدفق متواصل للمواد الخام خلال المراحل الإنتاجية المختلفة حتى الحصول على المنتج النهائي، ويُستخدم عادة في الصناعات الكبيرة التي تتطلب إنتاج كميات ضخمة من السلع المتماثلة، مثل الصناعات الكيماوية أو صناعة الإسمنت. ويهدف هذا النوع إلى خفض التكلفة عبر الاستفادة من وفورات الحجم وتحقيق كفاءة عالية في استغلال الموارد[1].

[1] الطرابلسي، أحمد،**إدارة الإنتاج والعمليات**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2019، ص 142.

ب/الإنتاج المتقطع :

هو إنتاج غير نمطي في مخرجاته أي أنها تختلف من حيث الشكل والنوع والتخصص ولا يتم إنتاجه إلا بعد تحديد المواصفات من طرف العميل أو المستهلك المباشر ،وقد يكون نمطي في مدخلاته ،فهو بذلك لا يحتاج إلى الآلات متخصصة وغير نمطي المخرجات ويخضع لمواصفات العميل أو الزبون.

ت/الإنتاج اليدوي والإنتاج الآلي :

فالأول يقوم به بعض الأفراد كالأسر والعائلات حيث يميز بالبساطة ولا يتعدى حدود الاكتفاء الذاتي ،أما الإنتاج الآلي فتقوم به المؤسسات الإنتاجية بمختلف الأنشطة التي تقوم بها وبعرض تحقيق الأهداف الاقتصادية ،وذلك من خلال استعمال الآلات الإنتاجية.

ث/الإنتاج المادي والإنتاج المعنوي (الانتاج السعلي والانتاج الخدمي) :

الأول يتمثل في السلع المختلفة والتي لديها حيز مادي يمكن نقلها وتخزينها ،أما الإنتاج المعنوي فيتمثل في الخدمات التي يتم استهلاكها بمجرد إنتاجها ولا تخزن أي أن **الإنتاج السلعي** قائم على إنتاج سلع مادية ملموسة كالآلات والمواد الغذائية ،أما **الإنتاج الخدمي**فهو انتاج قائم على توفير خدمات غير ملموسة مثل التعليم والصحة والنقل[1].

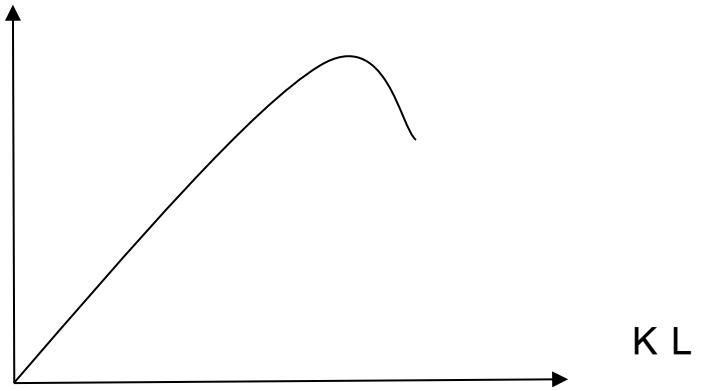
6/دالة الإنتاج :

هي العلاقة العددية التي تربط كمية الانتاج باعتبارها متغير تابع مع عوامل الإنتاج باعتبارها متغير مستقل وبذلك تكون العلاقة الرياضية لدالة الإنتاج كما يلي :

$$Q = f(L, K....)$$

[1] الطرابلسي، أحمد ،**مرجع سابق ،** ص 61.

(**Q** : كمية الإنتاج) ، (**L** :عنصر العمل) ، (**K** : رأس المال)



2/نشاط التوزيع

يُعتبر **توزيع الدخل الوطني** من أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد. ويقصد به الكيفية التي يُقسَّم بها الدخل المتولد داخل الاقتصاد بين مختلف عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) وبين فئات المجتمع. فوفقًا لمبدأ **التوزيع الوظيفي**، يحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج على نصيبه مقابل ما يقدمه من مساهمة: فالأرض تتقاضى الريع، والعمل يحصل على الأجر، ورأس المال على الفائدة، بينما يحصل المنظم أو رائد الأعمال على الربح.

أ/مفهوم توزيع الدخل:

هو الكيفية التي يُقسَّم بها الدخل القومي الناتج عن النشاط الاقتصادي بين عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) من جهة، وبين الأفراد والأسر من جهة أخرى[1].

هو تقسيم الدخل الناتج من عملية الإنتاج على العناصر التي اشتركت فيه ،الأمر الذي يترتب على هذه المشاركة ضرورة التخصص وتقسيم العمل وتوزيع الناتج الاجتماعي على العناصر المشاركة في النشاط الاقتصادي [2].

---

[1] حددوح عمار ،مرجع سابق ،ص 120.

[2] عزت قناوي ،نيرة سليمان ،**مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي** ،دار العلم للنشر والتوزيع ،مصر ،2004 ،ص 30.

ب/أهداف الوزيع:

من أهمها[1]:

- **تحقيق العدالة الاجتماعية**

- يسعى التوزيع إلى تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، من خلال الحد من تركز الثروة في يد فئة صغيرة.
- يساهم في خلق توازن اجتماعي ويعزز الثقة بين الأفراد والدولة.

- **تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر**

- توزيع الدخل يضمن وصول الموارد إلى الفئات ذات الدخول المنخفضة.
- يساعد ذلك في رفع قدرتهم الشرائية وتحقيق مستوى معيشي مقبول.

- **تشجيع الكفاءة والإنتاجية**

- عندما يُكافأ الأفراد بحسب جهدهم ومساهماتهم في العملية الإنتاجية، فإن ذلك يحفز على العمل والإبداع.
- هذا ينعكس إيجابًا على نمو الناتج القومي.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

- توزيع أكثر عدلاً يوسع قاعدة المستهلكين، ويزيد من حجم الطلب الكلي.
- هذا الاستقرار يقلل من احتمالية حدوث الأزمات الاقتصادية مثل الكساد أو التضخم المفرط.

- **تعزيز التنمية الاقتصادية**

- يضمن التوزيع العادل استغلالًا أمثل للموارد البشرية، ويجعل ثمار النمو شاملة لمختلف الفئات، بدل أن تتركز في قطاعات محدودة.

[1] حددوح عمار ،مرجع سابق ،ص ص 121،122.

ت/أنواع التوزيع :

يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- **التوزيع الوظيفي:**
  - وهو التوزيع الذي يحدد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل القومي.
  - فالعمل يحصل على الأجر، الأرض على الريع، رأس المال على الفائدة، والمنظم على الربح.
  - هذا التوزيع يُظهر كيفية تقسيم الناتج بين العوامل المشاركة في العملية الإنتاجية.
- **التوزيع الشخصي أو الفردي:**
  - يهتم بتوزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر بصرف النظر عن مصادره.
  - فقد يجمع الفرد الواحد بين أكثر من مصدر دخل (أجر + ريع + فائدة).
  - يُستخدم هذا التوزيع في دراسة درجة المساواة أو عدمها داخل المجتمع، ويقاس بمؤشرات مثل معامل جيني.

ث/ توزيع الدخل في الأنظمة الاقتصادية:

يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- **النظام الرأسمالي:**
  - يعتمد على آلية السوق والملكية الخاصة لعناصر الإنتاج.
  - التوزيع يتم عبر العرض والطلب: من يملك رأس المال يحصل على الفائدة، ومن يملك أرضًا يحصل على الريع.
  - ينتقد بسبب زيادة الفوارق الطبقية رغم الكفاءة العالية .

---

[1] موسى، خالد، **الاقتصاد الجزئي**، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، 2017، ص ص 210–211.

[2] القحطاني، محمد ،**مبادئ الاقتصاد**،دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2018، ص ص 156–160.

- **النظام الاشتراكي:**
  - الدولة تتولى ملكية الموارد وتحدد أنصبة الأفراد.
  - التوزيع يتم وفق مبدأ "لكل حسب عمله"، أو في مراحل متقدمة "لكل حسب حاجته."
  - يحقق درجة أعلى من العدالة لكنه يواجه مشكلات في الكفاءة .
- **النظام الاقتصادي المختلط:**
  - يجمع بين السوق ودور الدولة.
  - السوق يحدد جزءًا من التوزيع، بينما تتدخل الدولة عبر الضرائب والدعم والتحويلات.
  - الهدف هو الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

ج/عوائد عوامل الإنتاج : وهي النواتج المحققة من عوامل الإنتاج

- **الريع :**

وهو عائد العامل الطبيعي حيث أنه العائد الناتج عن المصادر الطبيعية كالمعادن والنفط والمياه والغاز ،أي العوائد الناتجة عن مصادر طبيعية التي من المحتمل أنها تنفذ ،حيث كان آدم سميث أول من استعمل هذا المصطلح في كتابه ثروة الأمم.

فهو العائد الذي يتحصل عليه أصحاب الأرض مقابل تقديمها إلى العملية الانتاجية وهو ما يحصل عليه عنصر الأرض مقابل نظير مساهمته في العملية الانتاجية ،أي أن الريع نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها[1] .

- **الدخل :**

وهو عائد العامل البشري حيث يتلقى الفرد جراء جهده العضلي أو الفكري دخل :

[1] ناظم محمد الشمري ،محمد موسى الشروف ،**مدخل في علم الاقتصاد** ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2008 ،ص22.

_**الدخل نقدي أو المالي** : يتمثل في كمية النقود أو(المال) التي يتحصل عليها الفرد جراء قيامه بجهد عضلي أو فكري خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون شهر.

_ **الدخل الحقيقي أو الفعلي** : هو كمية السلع والخدمات التي يشتريها أو يقتنيها الفرد بدخله النقدي أو المالي خلال فترة زمنية معينة أي باعتماد على المستوى العام للأسعار.

- **الفائدة :**

وهي العائد رأس المال أي العائد عند اقتراض مبلغ ما أي هي عبارة عن تكلفة رأس المال بالاعتماد على أصل المبلغ والمدة ومعدل الفائدة عليه.

- **الربح :**

وهو عائد عنصري التنظيم والتكنولوجيا حيث أنه الفرق بين الايرادات والنفقات بمعنى أخر هو الفرق بين تكلفة السلعة أو الخدمة وسعر بيعها .

3/نشاط الاستهلاك

أ/مفهومه:

هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل الموجه لاقتناء مختلف السلع والخدمات التي تشبع رغبات الأفراد أو بتعبير آخر هو الاستخدام المباشر للسلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد.

الاستهلاك هو الجانب المكمل للإنتاج، إذ لا يكتمل النشاط الاقتصادي إلا باستهلاك ما تم إنتاجه، مما يجعل العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك علاقة تفاعلية مستمرة[1].

حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها نهائيا ،حيث السلع غير المعمرة والخدمات تستهلك استهلاكا مباشرا ،أما السلع المعمرة فيمكن الاستفادة

[1] موسى، خالد ،مرجع سابق ،ص 95.

منها في استعمالها المعتادة لفترة زمنية طويلة نسبيا كالسيارات الخاصة ،أجهزة التلفزيون وغيرها[1].

يعرف الاستهلاك على انه استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي ،وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري كما هو الحال في استهلاك السلع والمنتجات الغذائية أو شبه ضروري أو كمالي ،كما أنه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجر استخدامها ،أي أنها تستخدم لمرة واحدة ولا يتكرر استخدامها ،وأن الاستهلاك يمكن أن يتضمن استهلاك سلع تدوم في الاستخدام لأكثر من مرة لفترة قصيرة أو لفترة طويلة[2].

ب/أنواع الاستهلاك: نميز بين نوعين من الاستهلاك هما:

- **الاستهلاك النهائي:**

وهو استخدام السلع والخدمات التامة الصنع وينقسم بدوره إلى استهلاك عام وخاص.

❖ **الاستهلاك العام:**

وهي الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة لأفراد القطاع العائلي بدون مقابل أو مقابل ثمن رمزي حيث نميز بين ثلاثة أنواع من الخدمات.

-**الخدمات التنظيمية:** وهي خدمات تهتم بها الحكومات لتنظيم النشاط الاقتصادي للحفاظ على كيان المجتمع كالأمن، العدالة، الدفاع...إلخ

-**الخدمات المباشرة:** وهي الخدمات التي يستفيد منها الأفراد بصورة مباشرة كالصحة والتعليم.

---

[1] أحمد الأشقر ،**الاقتصاد الكلي** ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2002 ،ص 85.

[2] فليح حسن خالف ،**الاقتصاد الكلي** ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،عمان ،2007 ،ص 142.

-**الخدمات غير المباشرة:** وهي الخدمات التي يستفيد منها الأفراد بطريقة غير مباشرة كالطرق والجسور والمرافق العامة.

❖ **الاستهلاك الخاص:**

وهو استخدام الأفراد للسلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة والخاصة بغض النظر عما كانت عملية إفناء السلع قد تمت أم تم الاحتفاظ بها.

- **الاستهلاك الوسيطي:**

وهو ما يعبر عنه بمستلزمات الإنتاج والمقصود به استعمال السلع والخدمات بقصد إنتاج أخرى كاستعمال الأسمدة في إنتاج المحاصيل الزراعية.

ت/محددات الاستهلاك (العوامل المؤثرة على حجم الاستهلاك):

- **الدخل:**

والمقصود به الصافي الذي يقبضه الفرد بعد اقتطاع الضمان الاجتماعي والضريبة وباقي الاقتطاعات الأخرى حيث أن العلاقة بين حجم الاستهلاك والدخل علاقة طردية فكلما زاد الدخل لاسيما الدخل الحقيقي زاد الطلب على السلع والخدمات والعكس صحيح ، فالدخل الحقيقي هو كميات السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يشتريها بدخله النقدي أما الدخل النقدي فهو كمية النقود التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة معينة من الزمن جراء قيامه بجد عضلي أو فكري.

- **تغير أذواق المستهلكين:**

إن التغير الذي يحدث في الطلب على السلع والخدمات بالزيادة أو النقصان راجع للتغير في أذواق المستهلكين فيزيد الاستهلاك عندما يميل الذوق لصالح السلعة ويقل عند العكس.

- **أسعار السلع الأخرى:**

هنا يمكن التميز بين السلع المكملة والسلع البديلة

_فيما يخص السلع البديلة كلما ارتفع سعرها يزيد الاستهلاك على السلع الأصلية والعكس صحيح.

_أما السلع المكملة فكلما ارتفع سعرها يقل الاستهلاك على السلع الأصلية والعكس صحيح.

- **معدلات الفائدة:**

كلما كانت معدلات الفائدة مرتفعة يقل الاستهلاك عند الأفراد بغرض توظيف أموالهم والعكس صحيح.

- **تغير عدد السكان:**

العلاقة بينهما طردية كلما زاد عدد السكان زاد الاستهلاك والعكس صحيح.

- **الثروة:**

تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الافراد من الاصوال المالية والعقارية ،ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثرورة ،فكثيرا ما نرى أفرادا أغنياء يملكون أموالا وعقارات ولكن ليس لديهم وظيفة ،ولا يتقاضون راتبا شهريا [1]،وهذا يعني أن الثروة أشمل من الدخل غير أن العلاقة بينهما طردية كلما زادت الثروة زاد الاستهلاك والعكس صحيح.

وتدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك ،إذ يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والاوراق المالية من اسهم وسندات لدى الافراد إلى زيادة ميلهم

[1] خالد واصف الوزني ،**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2000 ،ص 80.

إلى الانفاق على الاستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي ،مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الانفاق الاستهلاكي وبالتالي تحول دالة الاستهلاك الكلية إلى الأعلى والعكس صحيح[1].

ث/دالة الاستهلاك:

هي الأداة التي تمكننا من التعرف على الطبيعة وشكل العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، ونعني بذلك كمية النقود التي تنفق على شراء السلع والخدمات والتي تحقق إشباعا مباشرا وتمثل مجموع كافة استهلاك الوحدات (قطاع الأفراد ، قطاع الأعمال ، القطاع الحكومي) نتيجة حصول هذه الوحدات على قيمة خدماتها في النشاط الاقتصادي حيث تتكون هذه الدالة من نوعين من المتغيرات أحدهما تابع والأخر مستقل.

دالة الاستهلاك

$\Longrightarrow$ $C= f(y)$ $C= C_0+by$

Y: الدخل

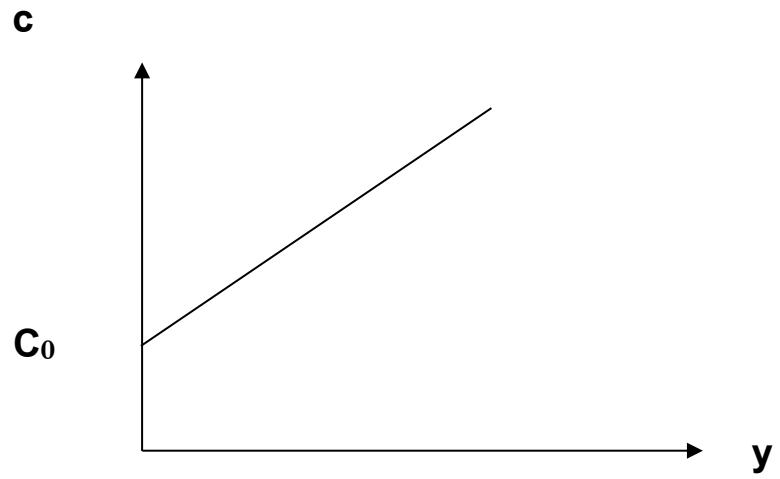
C: الاستهلاك

C_0: الاستهلاك التلقائي

b: الميل الحدي للاستهلاك

التمثيل البياني لدالة الاستهلاك:

[1] ضياء مجيد الموسوي ،**النظرية الاقتصادية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000 ،ص 120.



المصدر : عمر صخري ،**الاقتصاد الجزئي** ،التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000 ،ص 56.

ج/مقاييس ومؤشرات تحديد الاستهلاك:

- **الميل المتوسط للاستهلاك** : ويمثل نسبة ما ينفقه الفرد على الاستهلاك عند حجم معين من الدخل ويمكن حسابه بالطريقة التالية:

الميل المتوسط للاستهلاك=الاستهلاك الكلي/الدخل الكلي

- **الميل الحدي للاستهلاك** : ويقيس درجة استجابة الأفراد عند التغير الحاصل في الدخل بمعنى يقيس مقدار التغير في الاستهلاك عند التغير بمقدار في الدخل وصيغته الرياضية هي:

الميل الحدي للاستهلاك = التغير في الاستهلاك / التغير في الدخل

مثال1: إليك الجدول التالي الذي يمثل حجم الاستهلاك والمدخل بالدينار الجزائري عند كل مستوى:

الميل الحدي للاستهلاك	_	0.50	0.66	0.60	0.20
الدخل	100	120	150	200	250
الاستهلاك	80	90	110	140	150
الميل المتوسط للاستهلاك	0.80	0.75	0.73	0.70	0.60

مثال 02: لتكن لدينا دالة الاستهلاك من الشكل التالي:

C= 40+0.3Y

المطلوب حساب حجم الاستهلاك عندما يكون الدخل 250/200/150

الحل:

الدخل	150	200	250
الاستهلاك	80	100	115

حساب الميل المتوسط للاستهلاك عند الدخل=100

الميل المتوسط للاستهلاك=حجم الاستهلاك /الدخل

40+0.3Y = /=Y(100)40+0.3100/

=0.7 أي أنه يوجه 70 بالمئة من دخله للاستهلاك و 30 بالمئة نحو الادخار فهو يميل للاستهلاك.

ح/أهمية الاستهلاك:

01/تجديد النشاط الاقتصادي حيث يعتبر حلقة من حلقاته.

02/استمرارية الدورة الاقتصادية.

03/تطوير الإنتاج وتحسين النوعية.

04/تحريك دواليب التنمية الاقتصادية.

05/التخفيف من مشكلة الكساد.

06/التخفيف من حدة البطالة.

07/تلبية حاجات ورغبات الأفراد.

4/نشاط الادخار

أ/مفهومه :

هو تنازل المستهلك عن جزء من دخله وإيداعه لدى المؤسسات المالية للاستفادة من الفائدة التي تمنحها والمشاركة في الدورة الاقتصادية، أو هو امتناع الأشخاص عن استهلاك جزء من مداخيلهم ووضعها في المؤسسات البنكية وعدم تجميدها للاستفادة من الفائدة والمشاركة في الدورة الاقتصادية.

نقل قوة شرائية معينة من المدخر للعمال الذين يقومون ببناء رؤوس أموال جديدة ،وفي هذا السياق يرى الاقتصادي الأمريكي آدم سميث أن ما يدخر سنويا يستهلك سنويا بصورة منتظمة وفي الوقت نفسه[1].

[1] منى يونس حسين ،**الوصول إلى الرفاهية "علاقة بعض المتغيرات بتوزيع الدخل والثروة الوطنية** ،دار الخلود ،الدار العربية لعلوم الناشرون ،لبنان ،2010 ،ص 178.

أي أن الادخار هو ذلك الجزء المتبقى من الدخل بعد الاستهلاك والموجه نحو الدورة الاقتصادية من أجل الحصول على فائض القيمة .

ب/مستويات الادخار:

تتمثل في:

- **مستوى العائلة:** حيث تقوم العائلات بتوفير جزء من الدخل لدى البنوك لأهداف عديدة منها:

_الاستفادة من الفوائد التي تمنحها البنوك.

_للاحتياط من المخاطر في المستقبل.

_مشاركة العائلة في تمويل الاقتصاد الوطني وعدم الاكتناز (الثقافة المالية)حيث أن الادخار العائلي ضئيل جدا مقارنة بالادخار الكلي.

- **مستوى الوحدات الاقتصادية:** وهو الأكثر تمويلا وحجما في حجم الادخار الإجمالي لما تملكه من قوة رأس مال والأرباح المحققة.
- **مستوى الادخار الحكومي:** ممثلة في الخزينة العمومية والبنوك والهيئات العامة كالوزارات والجمعيات الوطنية وغيرها.

ت/العوامل المؤثرة على حجم الادخار:

- **المستوى العام للأسعار:** العلاقة بين الادخار والأسعار علاقة عكسية فكل زيادة في الأسعار ستؤدي إلى فقدان القدرة الشرائية وهو ما يدفع بالمدخر إلى توجيه أغلب دخله نحو الاستهلاك بدل الادخار لتحقيق الرغبات اللازمة وبالتالي التقليل من حجم الادخار والعكس صحيح.
- **مستوى الدخل:** لحجم الادخار والدخل علاقة طردية فارتفاع المداخيل تزيد من القدرة الشرائية للمدخر مما تولد له رغبة في الادخار والعكس صحيح.

- **ثبات العملة:** ومعناها احتفاظ العملة بقيمتها الشرائية والعلاقة القائمة بين ثبات العملة وحجم الادخار علاقة طردية فكلما حافظت العملة على القيمة الشرائية كلما دفع بالمدخر إلى زيادة حجم الادخار لعلمه وثقته بعملته الوطنية والعكس الصحيح فكلما تعرضت العملة للتدني في قوتها الشرائية كلما فقد المدخر ثقته وشعر بضعفها ألزمه الامتناع عن الادخار تجنبا للخسارة.
- **معدل الفائدة:** وهو العامل الأكثر تأثيرا في حجم الادخار باستثناء المجتمعات الإسلامية المحافظة على دينها هروبا من الربا والعلاقة بينهما طردية فكل زيادة في معدل الفائدة سوف تدفع بالمدخر إلى زيادة حجم ادخاره سعيا منه لتحقيق فائدة أكبر وتنمية رأس ماله والعكس صحيح فإن انخفاض معدلات الفائدة سيؤدي بالأفراد للعزوف والامتناع عن الادخار.
- **العوامل المساعدة على الادخار:** العادات والتقاليد والعقيدة والبيروقراطية ،وسائل الدفع، التكنولوجيا والوعي والإعلام ، وثقة المواطن بالدولة وطرق إدارة البنوك ،وانعدام المنافسة جميعها عوامل شخصية لها الأثر الكبير على حجم الادخار.

ث/أنواع الادخار:

- **الادخار الإجباري:** يكون الفرد في وضعية الإلزام وفقدان حرية الادخار أو الإحجام عنه منها (الضمان الاجتماعي، التأمينات، سندات توظيف حكومية، الضرائب والرسوم) ، فالادخار الاجباري الذي لا يمارس فيه المدخر حرية الإرادة والقرار فهو يمارس كعملية مفروضة عليه ضمن الاطار المؤسسي الذي يعيش فيه الفرد[1] .

[1] خليل محمد حسن الشماع ،**المدخرات العربية ،أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها** ،اتحاد المصارف العربية ،مصر ،1987 ،ص 15 .

- **الادخار الاختياري:** يكون الفرد حرا في الإقبال على الادخار أو الامتناع عنه دون إكراه أو إلزام ،فالفرد يكون غير مقيد أو مسلوب الإراة في الاقبال علية أو الامتناع عنه.

ج/مؤشرات تقدير حجم الادخار:

- **الميل المتوسط للادخار:** يقيس ميول الأفراد نحو الادخار وصيغته الرياضية:

الميل المتوسط للادخار=حجم الادخار /حجم الدخل

- **الميل الحدي للادخار:** هو أداة لمعرفة درجة التأثير على حجم الادخار والناجم عن التغير في حجم المداخيل وصيغته الرياضية:

الميل الحدي للادخار=التغير في الادخار/ التغير في الدخل

ح/تعريف الاكتناز: هو احتفاظ الأشخاص بالنقود دون وضعها لدى المؤسسات المالية مما يحول دون مشاركتها في النشاط الاقتصادي ،فهو ذلك الجزء من الادخار الذي لا يوجه للاستثمار ،يتمثل في سحب جزء من الادخار من الدوران ،وبالتالي عدم اتاحة الفرصة لخلق مضاعف الاستثمار ،وكلما زادت نسبة ما يكتنز في الادخار كلما قل الاستثمار ،وكذلك يقل حجم النقد المتداول (على أساس المعاملات وعلى أساس الدخل) تتناسب عكسيا مع الاكتناز.[1]

- **أسباب الاكتناز:**

_انعدام الثقة بالبنوك.

_بيروقراطية المؤسسات المالية وطرق إدارتها.

_الذهنيات المختلفة وقلة الوعي الاقتصادي.

[1] خليل محمد حسن الشماع ،مرجع سابق ،ص 40.

_البنوك الربوية (الوازع الديني).

_عدم الاستقرار السياسي وحالة الحروب ولا أمن.

_القوانين غير واضحة بالإضافة إلى العادات والتقاليد.

حيث تلعب المؤسسات المالية دورا وسيطيا في جمع الادخارات من العائلات والمؤسسات المختلفة ثم يتم توزيع المال على الأشخاص الذين هم بحاجة إليه بفائدة.

_معدل الفائدة عند اقتراض المؤسسات المالية أقل من معدل إقراضها.

_الفارق بين معدل الفائدة عند الإقراض و الاقتراض يمثل هامش الربح لها.

- **نتائج الاكتناز:**

_انخفاض مستوى الاستثمار بسبب الاكتناز.

_تعطيل عجلة النشاط الاقتصادي.

_انخفاض حجم المداخيل.

_انخفاض معدل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

_ضعف القدرة الشرائية بسبب انخفاض حجم المداخيل.

_انخفاض حجم الاستهلاك بسبب انخفاض المداخيل الناتجة في الأساس الاكتناز.

5/نشاط الاستثمار

أ/مفهوم الاستثمار

الاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل و بذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية و الحرمان و الانتظار طيلة فترة الاستثمار.

و الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح و المال عموما، و قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي.

مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها "

مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية و المحاسبية:

عادة ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على انه اكتساب الموجودات المالية، و يصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المالية المختلفة من أسهم و ودائع ... الخ

الاستثمار هو تلك الأموال المخصصة لإنتاج السلع التي لا تستهلك مباشرة ،وإنما تستخدم لفترات عديدة من أجل إنتاج السلع والخدمات أو زيادة المخزون [1].

ب/مبادئ الاستثمار: حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة و هي:

[1] محمد فرحي ،**التحليل الاقتصادي الكلي (الأسس النظرية)** ،دار الهومة للنشر ،الجزائر ،2009 ،ص 188.

– مبدأ الاختيار : نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية و اختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءا على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي :

- يحصر البدائل المتاحة و يحددها ،
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل،
- يختار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

– **مبدأ المقارنة:** هنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، و تتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل و المناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر و كذا مبدأ الملائمة.

– مبدأ الملائمة: بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية و أدواتها، و ما يلائم رغبات وميول المستثمر و كذا دخله و حالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناءا على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، و التي يكشفها التحليل الجوهري و الأساسي و هي:

- معدل العائد على الاستثمار
- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار.

– **مبدأ التنويع** : هنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، و هذا للحد و التقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها ، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات

والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج و تطبيق هذا المبدأ على ارض الواقع .

ت/خصائص و مميزات الاستثمار: يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالأتي :

- **تكاليف الاستثمار** : و هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

-**التكاليف الاستثمارية:** و هي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع و التي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية ، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي ، معدات ، مباني ، آلات ، و التي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع . بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات ، الرسوم الهندسية ، و هذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب و تكاليف إجراء الدوريات التدريبية .

- **تكاليف التشغيل** : تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، و هي مرحلة التشغيل و ذلك بعد إقامته و وضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل ، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، و من جملة هذه التكاليف نذكر : النقل ، التأمين ، مصاريف المستخدمين و الأجور ، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية ...

- **التدفقات النقدية:**وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، و لا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات عل الاستثمار مثل الضرائب و الرسوم والمستحقات الأخرى.
- **مدة حياة المشروع:** وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب ، و يمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية

بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج و بالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

- **القيمة المتبقية:** عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة و بالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

ث/أنواع الاستثمار ومميزاته: للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها و طبيعتها وأهميتها و من هذه التصنيفات نذكر :

- **من حيث الطبيعة القانونية:** يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

-**استثمارات عمومية،** و هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة .

- **الاستثمارات الخاصة:** و تتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، و هي تنجز من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة.

- **الاستثمارات المختلطة:** و تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و لها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص[1].

- **من حيث المدة الزمنية:و** تصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

-**استثمارات قصيرة الأجل:** و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

-**استثمارات متوسطة الأجل:** و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات و تزيد عن السنتين ، و هي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة .

[1] ماجد أحمد عطا الله ،**إدارة الاستثمار** ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2011 ،ص ص 22-23 (بتصرف).

-**استثمارات طويلة الأجل:** تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة و على المجتمع بصفة عامة، و هي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة و تفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

- **<u>من حيث الأهمية و الغرض</u>:** تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

-**استثمارات التجديد:** و تتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، و ذلك بشراء الآلات و المعدات و جل وسائل الإنتاج، و ذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي ، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا ، و بالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية و زيادة الأرباح ، و بصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة .

-**استثمارات النمو** (الإستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و التوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات و ابتكارات جديدة و متميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، و هذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

- **الاستثمارات المنتجة و الغير منتجة:** و هي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية و بأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، و في حالة العكس فهي غير منتجة.

-**الاستثمارات الإجبارية:** و تكون أما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، و ذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع و خدمات مختلفة مع تحسين هذه الخيرة كما و نوعا.

-**الاستثمارات التعويضية:** هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، و تعويض ما استهلك منه بأموال و إهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب و الظروف.

-**استثمارات الرفاهية:** هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتوجها.

- **<u>من حيث الموطن</u>** : و تنقسم الاستثمارات إلى قسمين :

* **الاستثمارات الأجنبية:** و تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (**الاستثمارات الأجنبية المباشرة**) ،أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها و الاقتصاد المقرض (**الاستثمار الأجنبي الغير مباشر**) .

***الاستثمارات المحلية:** و تتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، و لكن ملكية رأس المال و كافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

ج/محددات الاستثمار: هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة لهذه التقلبات نذكر منها ما يلي[1] :

_ **الكفاية الحدية لرأس المال** : أي أن تكون التدفقات النقدية الناتجة عن الاستثمار أكبر من معدل الفائدة السائد ،فهي تعبر عن معدل العائد المتوقع بالنسبة لتكلفة الأصل الرأسمالي[2].

_سعر الفائدة والتوقعات وكذا مستوى الأرباح بالإضافة لمعدل التغير في الدخل القومي (حجم الناتج).

---

[1] ماجد أحمد عطا الله ،مرجع سابق ،ص 14.

[2] إسماعيل عبد الرحمن ،حوبي محمد عريقات ،**<u>مفاهيم ونظم إقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)</u>** ،دار وائل ،الأردن ،2000 ،ص 119.

_**تكلفة عناصر الإنتاج** من عملة و مواد و أجور و نقل ، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول، كلما تشجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة .

_**الاستقرار السياسي** ، إذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدولة .

_**حجم السوق** في الدولة المراد الاستثمار فيها ، فالسوق الصغيرة قد لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة .

_**المناخ الاقتصادي للاستثمار** من حيث وجود أو عدم وجود قيد لمراقبـة العملة و سهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية، و قوانين الاستيراد و التصدير، و كذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك .

_**النظام الضريبي** و حجم و شكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها.

_**وجود منافسة** قوية للمشروعات المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.

_**مدى توافر الموارد البشرية** و عناصر الإدارة الكفأة في الدول المراد الاستثمار فيها.

إلا أنه في حالة عدم توفر الإدارة الكفأة في تلك الدول فان الشركات الأجنبية قد تلجأ إلى توظيف خبراء إداريين من الخارج.

أن الدول المستثمر فيها ليست مقتصرة فقط على الدول النامـية، كما يردد بعض المؤلفين ، فالاستثمارات الدولية تتمركز في الدول الغربية بشكل أكبر منها في الدول النامية ، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستورد للاستثمارات الدولية في العالم .

ح/أهداف الاستثمار:

تتحدد هذه الأهداف فيما يلي[1] :

- **الأهداف الاقتصادية:** و تتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، و بالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، و إيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة و رأس المال و الأرض و الإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها و أشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر و لزيادة نموه و تطوره.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ و الأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام و الطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية و التكنولوجية المتقدمة.
- القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع و الخدمات و عرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، و كذلك للحد من الواردات و العمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير و لتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية و السلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة و بالتالي زيادة العائد و المردود الاقتصادي.
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الإختلالات الحقيقية القائمة فيه، و يعيد توزيع المساهمات و مشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.

---

[1] أحمد فوزي الحصري ،**الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار** ،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ،2017 ،ص ص 98-98 (بتصرف).

- توفير ما تحتاجه الصناعات و أوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج و المعدات و الآلات الخاصة بها.

- **الأهداف التكنولوجية** : و تتمثل فيما يلي:

- تطوير التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة و الأفراد .
- تطوير و استيعاب التكنولوجيا و أساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ و الإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة و المنافسة.
- اختيار الأنماط و الأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو و التنمية بالدولة.

- **الأهداف الاجتماعية:**

– تطوير هيكل القيم و نسق العادات و التقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و القضاء على السلوكيات الضارة .

– تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية و تطوير بعض مناطق الدولة .

– القضاء على كافة أشكال البطالة، على بؤر الفساد الاجتماعي و الأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة .

– تحقيق العدالة في توزيع الثروة و ناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.

– تحقيق الاستقرار الاجتماعي و الإقلال من حالات التوتر و القلق الاجتماعي و ذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع و الخدمات الضرورية.

– إرساء روح التعاون و العمل كفريق متكامل و بعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري .

- **الأهداف السياسية للمشروع :**

– تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى و المنظمات .

– إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق و تعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي .

– زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

– تغيير نمط و سلوكيات البشر و انتظامهم في كيانات و منظمات و مشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

– تغذية القدرات الدفاعية و الحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم.

خ/مخاطر الاستثمار: عموما فإن مخاطر الاستثمار تنقسم إلى قسمين :

- **مخاطر نظامية** : و هي التي تتأثر بنظام السوق ، التعامل ، العوامل الطبيعية و السياسية و لذلك فان هذه المخاطر، لا تتحدد بنوع معين، و إنما قادرة على أن تمس كل مجالات و قطاعات الاستثمار .
- **مخاطر غير نظامية** : و هي التي تمس مجالا معين من مجالات الاستثمار دون الآخر مثل ، أسعار الفائدة ، تدهور قيمة العملة و على ضوء هذا يمكن تلخيصها فيما يلي :

- **مخاطر العمل** : و هي المخاطر التي تنشأ عن تخصيص استثمار معين قد لا يحقق أهدافه المسطرة و بالتالي يفشل العمل المنجز .
- **مخاطر السوق** : و تكون خاضعة لتقلبات أسعار أدوات الاستثمار و الضمانات العائدة لها و المنافسة .

- **مخاطر السعر** : و تنتج عن استثمار في أسعار فائدة منخفضة، إذا ارتفعت الفائدة بعد ذلك و خسارة فائدة مرتفعة إذا ما تم الاستثمار لآجال قصيرة .
- **مخاطر القوة الشرائية للنقود** : و هي تلك التي تنتج عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية ، و كذلك الخسارة في سعر صرف العملات .
- **المخاطر المالية** : و هي ناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة .
- **المخاطر الاجتماعية** : و هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية و التعليمات و القوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار و أسعار أدوات الاستثمار، تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأميم و المصادرة، أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج .

المحور الرابع: الأنظمة الإقتصادية

أولا/ماهية النظم الاقتصادية :

1/مفهوم النظام الاقتصادي :

هي مجموع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين الأفراد في المجتمع سواء داخل مجموعة واحدة أو بين المجموعات وبعضها ،فالنظام الاقتصادي هو الشكل الذي تتخذه هذه العلاقات من قواعد للملكية وطرق الإنتاج وكيفية توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع وغيرها ،حيث هنالك فرق بين النظام الاقتصادي والمذهب الاقتصادي إذ أن هذا الأخير له قواعد أكثر ثباتا ويبني على فلسفة معينة يعمل القائمون على أمور الجماعة على عدم الخروج على مبادئها ،ولا شك أن هنالك علاقة قوية بين كل من النظام الاقتصادي والمذهب الاقتصادي ،فالنظام الاقتصادي على الرغم من استعداده للتشكيل بحاجات المجتمع وظروفه إلا أنه لا يستطيع أن يخرج عن فلسفة المذهب الاقتصادي الذي تتبعه الجماعة ،ومن ناحية أخرى فإن مبادئ أي مذهب اقتصادي لا يمكن إلا أن تكون تعبيرا عن الوسائل الاقتصادية التي يظن أنها أفضل طريقة لتحقيق رفاهية المواطنين أي إشباع حاجاتهم ورغباتهم.

فهو عبارة عن القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لحل المشكلة الاقتصادية ،ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده والقيمة الأخلاقية والدينية ،وتتمثل وظائف النظام الإقتصادي في تحديد نوع السلع والخدمات التي يجب أن تنتج ،وتنظيم الانتاج وتوزيعه بالإضافة إلى زيادة الموارد الإقتصادية والمحافظة عليها وتحسين طرق استخدامها[1].

[1] زياد محمد عبد ،**مبادئ علم الاقتصاد** ،الالبداية ،السودان ،2010 ،ص 23.

2/خصائص النظام الإقتصادي:

حيث تتمثل خصائص النظام الاقتصادي فيما يلي:

- **الجوهر** : وهو مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الإقتصادية.
- **الشكل** : وهو مجموعة العوامل الاجتماعية والقانونية والمؤسساتية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي ،والعلاقات بين جميع المساهمين في هذا النشاط ،مثل نوعية الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- **المحتوى المادي** : وهو المستوى التقني للإنتاج المتمثل في مستوى تطوير وسائل الإنتاج التي يتم بواسطتها الحصول على السلع والخدمات.

3/أهمية دراسة النظم الإقتصادية :

يرجع ذلك للأسباب التالية[1]:

- إتاحة الفرصة لأطراف النشاط الإقتصادي في المجتمع لمعرفة أهداف وأبعاد النظام الإقتصادي الذي يتبعونه ،الأمر الذي يتيح لكل منهم القدرة على استيعابه وتحديد الأدوار المطلوبة لكل منهم لإنجاحه ومعاونته في تحقيق أهدافه.
- إمكانية إجراء المقارنات العلمية بين النظام الإقتصادي المتبع وتلك النظم الإقتصادي التي تتبعها الدول الأخرى للوقوف على أي أنظمة أولى بالإتباع في ضوء ظروف المجتمع المكانية والزمانية .
- إتاحة الفرصة أمام الشعوب التي تبحث عن نظام اقتصادي جديد لتجنب الوقوع في نظم اقتصادية وفلسفات قد حكم عليها الواقع بالفشل والفساد.
- تلمس أسباب نجاح النظم الإقتصادية المتعددة وأسباب إخفاقها للتمسك بالأولى وتجنب الثانية.

[1] محمد إبراهيم أبو شادي ،**النظم الإقتصادية** ،دار النهضة العربية ،القاهرة 2010 ،ص ص17-18.

- الاستفادة من تجارب النظم الإقتصادية المختلفة في مواجهة المشاكل التي تعترضها وسبل مواجهتها علميا وتاريخيا.

ثانيا/أنواع الأنظمة الاقتصادية:

إذ هنالك خمسة نظم اقتصادية وهي : (النظم البدائي ،نظام الرق ،نظام الإقطاع ،النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ،النظام العالمي الجديد) وهي[1] :

1/النظم البدائي :

عاشت البشرية مئات الألوف من السنين في تشكيل اجتماعي واقتصادي أساسه الملكية للمجموع "المشاع" لأدوات العمل البدائية التي كانوا يستخدمونها كوسائل الإنتاج ،وقد توالت الاكتشافات الانسانية وعملت على تحسين أدوات العمل وطرق الإنتاج ،وكان ظهور الزراعة خطوة عظيمة أخرى في تطور الانفتاحية لكنها كانت بدائية إذ استخدمت الماشية في الأعمال الزراعية وبدأ الناس في تبني طراز مستقل من الحياة ،واشترك الجميع في اقتصادهم القائم على صيد الحيوانات والأسماك وإعداد الطعام وكانت أعمالهم متشابهة في شكل التعاون حيث يتم توزيع الكميات القليلة من الغذاء على أعضاء المجتمع بشكل متكافئ ،وبذلك يتم تقسيم العمل في ظل المجتمع البدائي العشائري بين الرجل والمرأة وقد ترتب على تجزئة العمل ظهور طاقة إنتاجية عالية أدت إلى وفرة بعض المنتجات وندرة في البعض الأخر فظهر التبادل بين القبائل التي تعمل في تربية الماشية وتلك التي تعمل في الزراعة ،وباكتشاف المعادن بدأت حياتهم تتغير تدريجيا من حيث ممتلكاتهم أو من حيث وسائل الإنتاج ،غير أن تحقيق الفائض أدى إلى ظهور الملكية الفردية من حيث فرض هذا التوسع في الإنتاج الاستعانة بالرق لتغطية العملية الإنتاجية وبالتالي انتقل العالم إلى النظام الثاني وهو نظام الرق.

[1] عبد المنعم محمد مبارك ،**مبادئ علم الاقتصاد** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2005 ،ص ص 54 –58 (بتصرف).

2/نظام الرق :

مما لاشك فيه أن ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أدت إلى زيادة ثراء الأفراد ونتيجة للحروب أصبح أسرى الحرب رقا وبذلك ظهرت طبقتين الأولى الرق والثانية السادة هنا بدأت صور استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ،غير أن الانتصارات الحربية المستمرة لم تحقق للدول التي يعتمد اقتصادها على الرق لأن الفلاحين وأرباب الحرف كانوا دعامة لجهاز الحرب إذ كانوا يؤدون دور الجنود ويتحملون عبء الضرائب اللازمة لتغطية نفقات الحرب ،ولكن الإنتاج الواسع النطاق المملوك للسادة والمرتكز على عمل الرق الرخيص كان ينافس إنتاجهم وأدى إلى خراب اقتصادهم ،فضعفت القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول التي تملك الرق مما نتج عنه انخفاض كبير في الإنتاج سرعان ما أصبحت الملكيات الصغيرة بعد ضعف الإقطاعيات الكبيرة التي تعتمد على عمل الرق فتغير الحال رويدا وارتفع عدد العبيد المحررين كما تجزأت الإقطاعيات الكبرى إلى مساحات أصغر يزرعها هؤلاء العبيد المحررين بشروط العمل قوامها أن المزارع لا يعتبر عبدا وإنما فلاحا في الأرض له حق العمل في قطعة أرض طيلة حياته شريطة أن يدفع مقابلها ذلك مبلغا من المال أو شطرا من الانتاج أو الاثنين وهكذا بدأ الطراز الإقطاعي للإنتاج في الظهور.

3/النظام الإقطاعي :

ساد في جميع دول العالم تقريبا لمدة قرون عديدة أساسه هو الملكية الخاصة للأرض للإقطاعيين وكانت الملكيات الزراعية الإقطاعية الواسعة هي أساس استغلال السادة الإقطاعيين للفلاحين ،فكانت الأراضي الزراعية توزع عللا الفلاحين وفق شروط ابتزازية تبقى تبعية الفلاح للسيد ،تتلخص في كون الفلاح يعمل في الأرض مقابل انتاجه للضرورات اللازمة لمعيشته هو وأسرته بالإضافة إلى تحقيق فائض يأخذه السيد الإقطاعي مقابل ملكيته للأرض ،وبذلك ارتفع الانتاج كما ونوعا مقارنة بنظام الرق ،غير أن هذا كان غير كافي لتطوير النظام الاقتصادي في ظل النظام الإقطاعي والتطور السريع الذي عرفه العالم مما استدعى ظهور نظم اقتصادية جديدة قائمة على التحرر من نظام الإقطاع.

4/النظام الرأسمالي :

أساس النظام الرأسمالي هو القوى الإنتاجية أي مجموع الوسائل التي يستخدمها المجتمع لإنتاج السلع المادية والأفراد انفسهم بإمكانياتهم الفنية وخبراتهم بالعمل ،والتي تساعدهم على تشغيل وسائل الإنتاج فتتكون بذلك علاقات الإنتاج أو العلاقات الاقتصادية وهي العلاقات التي تربط الأفراد خلال عمليات الإنتاج وتوزيع السلع المادية .

،وهنالك خمسة شروط أساسية لوجود النظام الرأسمالي وهي:

- أن يكون هنالك إنتاج للثروة لا يقصد به إشباع الحاجات الجارية ومن ثم لا يدخر و لا يستهلك؛
- أن توجد طبقة عمالية لا يستطيع كسب رزقها بصفة مستقلة بأن تضيف قوة عملها الإنتاجية إلى المواد الأولية ثم تستهلك أو تبيع إنتاجها لمصلحتها الخاصة؛
- نمو الفن الصناعي الذي يمكن اللجوء إلى وسائل غير مباشرة للإنتاج وتتيح العمالة لجماعات عمالية منظمة تستخدم الآلات والأدوات؛
- وجود أسواق واسعة يمكن الوصول إليها؛
- وجود الروح الرأسمالية أو الرغبة والمقدرة على استخدام الثروة المتراكمة لتحقيق الأرباح وذلك بتنظيم المشروع الصناعي ؛

أي أنها قائمة على أساس حرية الملكية الفردية ،سيادة المستهلك ،حرية العمل والإنتاج.

5/النظام الاشتراكي :

أساسه فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد على تحقيقه وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي ،وتركز الثروة في أيادي قليلة من الأفراد ولإيجاد فرص أكثر للتشغيل والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه ومن خصائصه:

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج؛
- التخطيط الاقتصادي؛

- إشباع الحاجات الجماعية.
- غير أن النظام الاشتراكي لا يتماشى مع الطبيعة الإنسانية وهو الحق في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

6/النظام الاقتصادي الجديد "ظاهرة العولمة" : تعد العولمة مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي فيها تذوب الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية والسلوكية للدولة القومية في الإطار العالمي من خلال الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة القائمة على أساس الانفتاح الاقتصادي ومن أبرز ملامحها[1]:

- التكتلات الاقتصادية الكبرى؛
- المنظمات الاقتصادية العالمية (صندق النقد الدولي ،البنك الدولي للبناء والتعمير ،منظمة التجارة الدولية...)؛

مظاهرها:

- زيادة التبادل التجاري بين الدول؛
- فتح أسواق جديدة؛
- زيادة جودة السلع والخدمات؛
- انخفاض نسبي في أسعار المنتجات بفعل المنافسة؛
- انخفاض القيود الجمركية الكمية والإدارية؛
- اندماج كبرى المؤسسات باختلاف الأنشطة الممارسة؛
- ظهور تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوربي؛
- ظهور منظمات اقتصادية عالمية.

[1] إسماعيل محمد هاشم ،**المدخل إلى أسس علم الإقتصاد** ،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،2005 ،ص 44 (بتصرف).

المحور الخامس: الأعوان الاقتصاديون ودورهم في الاقتصاد

تمهيد :

يشكل مفهوم **الأعوان الاقتصاديين** محورًا أساسيًا في دراسة أي نظام اقتصادي، إذ يُقصد بهم الأفراد والمؤسسات التي تساهم في أنشطة الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والوساطة، بما يُنتج شبكة مترابطة من العلاقات الاقتصادية. ومن خلال هذه الشبكة تتحدد كيفية تكوين الثروة وتوزيعها، كما أن تحليل أدوار هؤلاء الفاعلين يتيح فهماً أوضح لحركة التدفقات الاقتصادية من سلع وخدمات وأموال، ويساعد في تفسير دينامية الدورة الاقتصادية وصياغة السياسات الملائمة لتحقيق التوازن والتنمية.

أولا/مفهوم العون الإقتصادي :

قدم المشرع الجزائري مفهوما قانونيا شاملا لموضوع العون الاقتصادي ويتجلى ذلك خاصة في الامر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم وكذا القانون رقم 04-02 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ونعني بالعون الاقتصادي كل شخص يمارس نشاطا تجاريا بغض النظر عن صفته وطبيعته سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا عاما او خاصا تاجرا او غير تاجرالمهم ان الشخص يمارس نشاطا اقتصاديا بصورة دائمة، سواء تمثل هذا النشاط في الانتاج، التوزيع او تقديم خدمات[1].

وبذلك يعد عونًا اقتصاديًا، وهي:

- **مزاولة نشاط اقتصادي** يشمل الإنتاج أو التوزيع أو تقديم الخدمات أو عرض المنتجات في السوق.
- **الطبيعة القانونية** للعون قد تكون شخصية طبيعية (فرد) أو معنوية (مؤسسة).
- **الانتماء القطاعي** سواء للقطاع العام أو الخاص.

[1] بوجميل عادل، **مسؤولية العون الاقتصادي عن الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو ،2012 ،الجزائر، ص 6.

- **الاستمرارية والانتظام** في ممارسة النشاط الاقتصادي، بحيث لا يكون مؤقتًا أو عرضيًا.
- **التدخل في السوق** من خلال عرض منتجات أو خدمات مرتبطة بعمليات التبادل الاقتصادي.
- **الخضوع للمنظومة القانونية** ولا سيما قوانين المنافسة والممارسات التجارية التي تهدف إلى الحد من الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة.

ثانيا/تصنيفات الأعوان الإقتصاديين:

1. حسب الطبيعة القانونية (أشخاص طبيعيون وأشخاص معنويون)

يُصنّف الأعوان الاقتصاديون بدايةً وفقًا لوضعهم القانوني: فالأشخاص الطبيعيون هم الأفراد الذين يمارسون نشاطًا اقتصاديًا مثل التاجر، الحرفي أو الفلاح، بينما الأشخاص المعنويون هم الكيانات القانونية كالشركات التجارية، التعاونيات، أو المؤسسات العامة ،هذا التصنيف يسمح بفهم الفارق بين الفرد كفاعل اقتصادي محدود، والمؤسسة باعتبارها كيانًا أكبر وأكثر تنظيمًا.

2. حسب الانتماء القطاعي (أعوان عموميون، خواص، مختلطون)

الأعوان العموميون هم المؤسسات التي تملكها الدولة وتعمل في قطاعات استراتيجية مثل الطاقة، النقل، أو المياه. الأعوان الخواص يمثلون الأفراد أو الشركات التي تملكها رؤوس أموال خاصة. أما الأعوان المختلطون فيجمعون بين المساهمات العمومية والخاصة، ويُعتبرون شكلاً وسطًا يهدف إلى تحقيق الكفاءة مع المحافظة على الرقابة العمومية.

3. حسب حجم النشاط (كبيرة، متوسطة، صغيرة)

يعتبر حجم النشاط الاقتصادي أحد أهم معايير التصنيف، حيث تُعرَّف المؤسسات الكبيرة بأنها تلك التي تملك قدرة إنتاجية ومالية ضخمة وتؤثر في السوق المحلي وربما الدولي ، أما

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، إذ توفر مناصب شغل وتدعم الابتكار لكنها تواجه تحديات في التمويل والمنافسة.

4. حسب طبيعة النشاط (إنتاجي، خدمي، مالي/وسيط، تجاري/توزيعي)

يقسم الأعوان تبعًا لمجال عملهم: فهناك المؤسسات الإنتاجية (زراعية، صناعية، استخراجية) التي تخلق السلع المادية، والمؤسسات الخدمية التي توفر خدمات اجتماعية وتجارية، إضافةً إلى المؤسسات المالية كالقطاع البنكي والتأمين التي تلعب دور الوسيط المالي، وأخيرًا مؤسسات التوزيع التي تنظم حركة السلع والخدمات نحو المستهلك.

5. حسب الاستمرارية والتنظيم (رسميون مقابل غير رسميين)

الأعوان الرسميون هم الفاعلون الاقتصاديون المسجَّلون والمرخَّص لهم من طرف الدولة، ويعملون في إطار منظم وفق القوانين التجارية والضريبية. في المقابل، يعمل الأعوان غير الرسميين خارج هذا الإطار، دون تسجيل أو احترام للالتزامات الجبائية، ما يجعلهم جزءًا من الاقتصاد الموازي الذي يشكل تحديًا للتنظيم الاقتصادي.

6. حسب الموقع في السوق (منتجون، وسطاء، موزعون، مستهلكون)

يمكن كذلك التمييز بين الأعوان الاقتصاديين بحسب دورهم في السوق: فهناك المنتجون الذين يخلقون السلع والخدمات، والوسطاء الذين يسهلون عمليات التبادل مثل التجار والوكلاء، والموزعون الذين يوصلون السلع إلى المستهلك النهائي، وأخيرًا المستهلكون الذين يُعتبرون المحرك الأساسي للطلب.

ثالثا/فئات الأعوان الاقتصاديون:

فالعون الاقتصادي لا يُقصد به فقط "التاجر أو المؤسسة" كما في القوانين التجارية، بل يمكن أن يُقصد به كل فاعل اقتصادي رئيسي يشارك في الدورة الاقتصادية. ولهذا نجد في كتب الاقتصاد الكلي أن الأعوان يُقسمون عادةً إلى خمس قطاعات كبرى :

1/قطاع العائلات (الأسر) :يمثل الأفراد والأسر كمستهلكين للسلع والخدمات، ومقدّمي قوة العمل، وأيضًا كمُدخرين أو مستثمرين عبر ما يملكون من دخول .

2/قطاع المؤسسات الاقتصادية (الشركات) :يشمل المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تقوم بتحويل عوامل الإنتاج إلى سلع وخدمات، وتوظف العمال وتستثمر رؤوس الأموال .

3/قطاع المؤسسات المالية :يضم البنوك، شركات التأمين، أسواق المال، التي تقوم بتجميع الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار، إضافة إلى تمويل الأنشطة الاقتصادية وإدارة المخاطر .

4/القطاع الحكومي (الدولة) :يشمل الوزارات، الهيئات العمومية، البلديات... دوره يتمثل في إنتاج بعض السلع والخدمات العمومية، وضع القوانين، فرض الضرائب، الإنفاق العام، وتنظيم الدورة الاقتصادية .

5/القطاع الخارجي :يمثل بقية العالم، أي التبادلات التجارية والمالية مع الخارج (الواردات، الصادرات، الاستثمارات الأجنبية، التحويلات).

رابعا/مهام الأعوان الاقتصاديون:

من المنظمات غير الحكومية والفاعلين الخاصين عدة أدوار اقتصادية وتنموية مكمِّلة للقطاعين الحكومي والرسمي، منها[1]:

1. **تقديم خدمات للمجتمع** : مثل التعليم غير الرسمي، التدريب المهني، الصحة الأولية، خدمات اجتماعية للفئات المحتاجة (كالأيتام، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة). هذه الخدمات تقلِّل من الضغوط التي تتحمّلها الدولة، وتزيد من الرفاه الاجتماعي.

[1] بن رجيمة مريم ،**محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد** ،مطبوعة بيداغوجية سنة أولى ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة طاهري محمد بشار ،2024-2025 ،ص ص 63 (بتصرف).

2. **دعم التنمية المحلية والمجتمعية** : من خلال المشاريع التي تستهدف المناطق الريفية والنائية، تحسين البنية التحتية، تنظيم ورش عمل، تشجيع الإنتاج المحلي، الزراعة، الحرف اليدوية وغيرها. هذه المشاريع تسهم في تحريك النشاط الاقتصادي المحلي، وتوليد فرص شغل.
3. **المشاركة في الشراكة مع القطاع الحكومي والخاص** : عبر التعاون في تنفيذ برامج تنموية، مشاريع تمويلية، حملات توعية، أو تقديم مشورة, وأحيانًا إدارة مشاريع مشتركة لتحسين الخدمات أو البنية الأساسية.
4. **الابتكار الاجتماعي والاقتصادي** : إدخال حلول غير تقليدية للتحديات التنموية، مثل خلق نماذج تمويل مجتمعي، القروض الصغيرة، الجمعيات التعاونية، المساهمة في الاقتصاد التضامني.
5. **مراقبة السياسات والمساءلة** : دور رقابي من خلال مراقبة حقوق الإنسان، الشفافية، مكافحة الفساد، المشاركة في الحوار العام، التأثير في السياسات التي تخص التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.
6. **تأثير على البيئة التشريعية والتنظيمية** : بالضغط من أجل سن قوانين وسياسات تشجع القطاع الثالث، تحفيز المنافسة، حماية المستهلك، إنشاء أطر تنظيمية للمنظمات غير الربحية، تشجيع الاستثمارات الاجتماعية.

المحور السادس: السوق وآليات تحديد الأسعار

أولا/ماهية السوق :

1/مفهوم السوق :

يعرف السوق بأنه ذلك المكان الجغرافي أو الحيز المادي الذي يلتقي فيه البائع والمشتري ،فهو الموقع الذي يجلب إليه المتاع والسلع للبيع والابتياع[1] ،غير أن المكان بدأ يفقد مكانته باعتبار أن بعض المعاملات التجارية أصبحت بدون الأخذ بعين الاعتبار الحيز الجغرافي أو الحيز المادي كالبيع عبر شبكة الانترنت وبالتالي أصبح السوق يقاس بحجم المعاملات التي تتم فيه بفعل تفاعل قوى العرض والطلب.

2/أنواع الأسواق:

يمكن تقسيم الأسواق بصورة عامة إلى قسمين رئيسيين هما :

أ/الأسواق الاستهلاكية :

يقصد بتلك السوق مجموعة المستهلكين الذين لديهم الرغبة والقدرة على شراء السلع والخدمات التي يستخدمونها في إشباع حاجاتهم ورغباتهم ولا توجد لديهم النية في إعادة بيع هذه السلع والخدمات ،وقد يطلق على هذه الأسواق أسواق المستهلك النهائي.

ب/الأسواق الصناعية:

وهي تلك الأسواق التي تتكون من مجموعة المشترين الذين يشترون السلع والخدمات للاستفادة منها في إنتاج منتجات أخرى تباع أو تؤجر للآخرين وتنقسم هذه الأسواق إلى ثلاثة أنواع (أسواق المنتجين ،أسواق حكومية ،أسواق إعادة البيع).

كما توجد تصنيفات أخرى وهي الأسواق الأفقية والأسواق العمودية الولى تعني تلك الأسواق التي تخدم أنواع عديدة من العملاء ومثال ذلك تلك الأسواق التي تخدم المستهلك النهائي والصناعي في نفس آن واحد ،وهذه الأسواق تتميز بالتشتت النوعي حيث المبيعات تتوزع بين عدة أنواع مختلفة من العملاء وبصفة عامة تعتبر الأسواق الاستهلاكية أسواقا أفقية

[1] نظام موسى سويدان ،شفيق إبراهيم حداد ،**التسويق مفاهيم معاصرة** ،دار حامد للنشر ،الطبعة الثانية ،2009 ،ص121.

،بينما الأسواق الرأسية أو العمودية فهي تلك الأسواق التي تقتصر على توفير المنتجات لعملاء ذوي طبيعة واحدة في استخدامهم للمنتج ومن أمثلة ذلك سوق المعدات والآلات الصناعية[1].

3/أشكال السوق : يمكن تلخيص أشكال السوق في الجدول التالي:

البيان	الخصائص
سوق المنافسة الكاملة	–وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين في السوق. –تجانس السلعة المنتجة . حرية الدخول إلى السوق والخروج منه. –معرفة البائعين والمشترون بأحوال السوق (المعرفة بظروف السوق).
سوق الاحتكار التام: هي النوع الأولمن الأسواق المنافسة غير الكاملة.	–وجود بائع أو منتج واحد في السوق (مؤسسة واحدة تقوم بالإنتاج). –إنتاج سلع لا مثيل لها في السوق. –عوائق تمنع دخول مؤسسات أو منتج جديد للسوق. –لابد من توفر المتطلبات الرأسمالية. –سيطرة المنتج على المواد الأولية.
سوق المنافسة الإحتكارية : وهي النوع الثاني من الأسواق المنافسة غير الكاملة.	–وجود عدد كبير من المستهلكين وعدد كبير من المؤسسات الصغيرة أو المنتجين. –حرية وسهولة الدخول إلى السوق والخروج منه. –المنتجات السلعية متمايزة وإن كانت متشابهة,

[1] محمد الصيرفي ،**حدد أسواق منتجاتك** ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2006 ،ص ص 16 –17.

	–المنافسة غير السعرية.
سوق إحتكار القلة	–وجود عدد قليل من المؤسسات. –السلع التي ينتجها محتكروا القلة إما أن تكون سلعا متجانسة فيتم تميزها عن طريق التعبئة أو الخدمات أو تسهيلات إئتمانية.

المصدر : من إعداد الباحثة.

ثانيا/تعريف العرض : هو كمية السلع والخدمات التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها في السوق مقابل ثمن معين خلال فترة زمنية معينة.

1/محددات العرض : يمكن إيجازها فيما يلي:

أ/سعر السلعة : كلما زاد السعر زاد العرض والعكس صحيح.

ب/تكاليف الإنتاج : يقصد بتكاليف الإنتاج كل الأعباء التي يتحملها المنتج عند إنتاجه للسلعة (أسعار المواد الأولية ،أجور العمال ،الأعباء المالية ،الصيانة ،الكهرباء والغاز...) وبالتالي فكلما ارتفعت تكاليف الإنتاج ينخفض معها عرض المنتج والعكس صحيح ومن ثم هناك علاقة عكسية بين تكاليف الإنتاج ومستوى عرض السلع والخدمات.

ت/التطور التكنولوجي : يقصد بالتطور التكنولوجي تحسين أساليب وتقنيات الإنتاج أي التطور الفني للإنتاج الذي يكون سببه الابتكار والإبداع والتجديد وبالتالي كلما زاد الاعتماد على التقدم التكنولوجي زاد مستوى العرض والعكس صحيح فشكل العلاقة بينها علاقة طردية.

ث/ المناخ : يقصد بالمناخ كل الظروف المناخية والأمنية والاقتصادية والطبيعية (التضخم ، الكساد ، البطالة) وبالتالي كلما كان المناخ ملائما ومناسبا نتوقع ارتفاع مستوى العرض والعكس صحيح (العلاقة بينها علاقة طردية).

ج/الضرائب والرسوم : كلما ارتفع مستوى الضرائب والرسوم المفروضة على المنتج أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفض العرض الكلي والعكس صحيح.

2/قانون العرض : يعرف قانون العرض بأنه العلاقة الطردية الموجودة بين سعر السلعة أو الخدمة والكمية المعروضة منها.

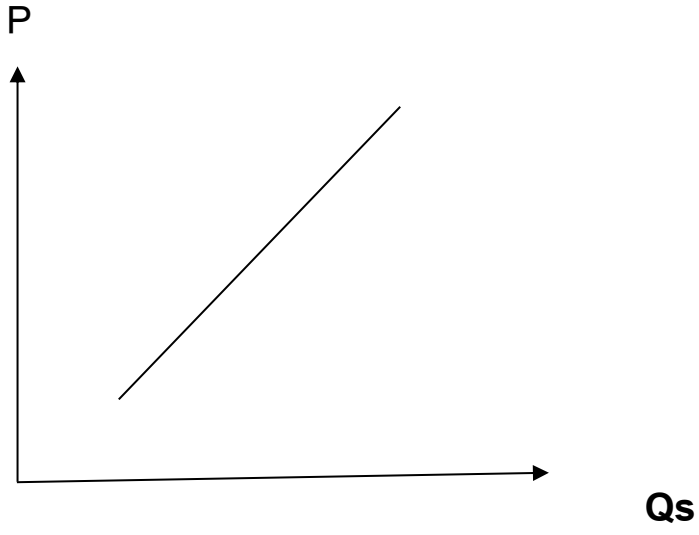
3/دالة العرض: يمكن صياغتها بالشكل التالي: **Qs =a + DP**

Qs : الكمية المعروضة

a : العرض التلقائي

D= dQs/dP (معامل السعر أو الميل الحدي للعرض أو مرونة دالة العرض)

التمثيل البياني لدالة العرض:



ثالثا/تعريف الطلب : هو كمية السلع والخدمات التي يكون المستهلكون على استعداد لشرائها مقابل ثمن معين خلال فترة زمنية معينة ،فهو مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند الاسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة ،ويتأثر الطلب الفردي بعدد من العوامل يؤثر كا منها عليه في اتجاه معين وبكيفية معينة[1].

[1] سكينة بن حمود ،**مدخل لعلم الاقتصاد** ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2009 ،ص 55.

1/محددات الطلب : يمكن إيجازها فيما يلي:

أ/الدخل : كلما زاد الدخل زاد الطلب على السلع والخدمات والعكس صحيح (زيادة الدخل النقدي التي لا ترافقها ارتفاع في المستوى العام للأسعار).

ب/سعر السلعة : كلما زاد سعر سلعة ما تقل الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح طبيعة العلاقة بينها عكسية.

ت/أذواق المستهلكين : كلما زادت ميول الأفراد للشراء سلع معينة زادت الكمية المطلوبة والعكس صحيح.

ث/أسعار السلع المكملة والبديلة :

تعريف السلع المكملة : هي تلك السلع المتلازمة مع بعضها البعض حيث تشترك معا لإشباع حاجة معينةّ ،حيث لا يمكن استعمال السلعة الأصلية بدون استعمال السلعة المكملة لها مثل القهوة والسكر ،البنزين والسيارة...

تعريف السلع البديلة : نقول عن سلعتين أنهما بديلتين لبعضهما البعض إذا كانت درجة التقارب أو الإحلال قائمة بينهما أما بصورة تامة مثل السكر الأبيض و السكر البني ،أو بصورة ناقصة مثل القهوة والشاي.

_السلع المكملة : حيث نقيس أثر التغير الحاصل في الكميات المطلوبة من السلعة الأصلية نتيجة تغير أسعار السلعة المكملة ،مع افتراض بقاء سعر السلعة الأصلية ثابت أي تحيد دوره في قياس هذا الأثر ،وبذلك كلما زادت أسعار السلع المكملة تنخفض الكمية المطلوبة من السلع الأصلية والعكس صحيح مثلا إذا ارتفعت أسعار السلعة المكملة ولتكن سلعة السكر ،تنخفض الكميات المطلوبة من السلعة الأصلية ولتكن سلعة القهوة ،باعتبار السكر سلعة مكملة لسلعة القهوة.

_السلع البديلة : حيث نقيس أثر التغير الحاصل في الكميات المطلوبة من السلعة الأصلية نتيجة تغير أسعار السلعة البديلة ،مع افتراض بقاء سعر السلعة الأصلية ثابت أي تحيد دوره

في قياس هذا الأثر ،كلما زادت أسعار السلع البديلة ترتفع الكمية المطلوبة من السلع الأصلية والعكس صحيح ،مثلا كلما ترتفع أسعار السلع البديلة ولتكن سلعة الشاي ترتفع الكميات المطلوبة من السلعة الأصلية ولتكن سلعة القهوة ،باعتبار الشاي سلعة بديلة لسلعة القهوة.

ج/معدلات الفائدة : كلما ارتفعت معدلات الفائدة يحجم الفرد عن الاستهلاك فتنخفض الكميات المطلوبة من السلع والخدمات.

ح/عدد السكان : ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب والعكس صحيح.

خ/الثروة : زيادة ثروة الفرد تزيد من الكميات المطلوبة من السلع والخدمات المختلفة.

2/قانون الطلب : يعرف قانون الطلب بأنه العلاقة العكسية الموجودة بين سعر السلعة أو الخدمة والكمية المطلوبة منها.

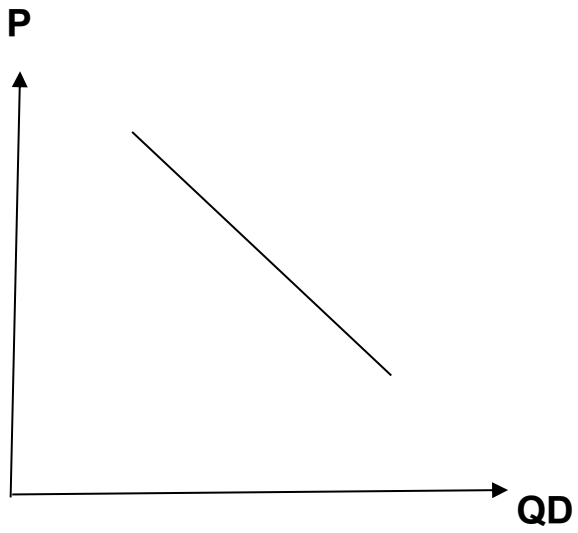
3/دالة الطلب : يمكن صياغتها بالشكل التالي: **QD =A – BP**

QD : الكمية المطلوبة

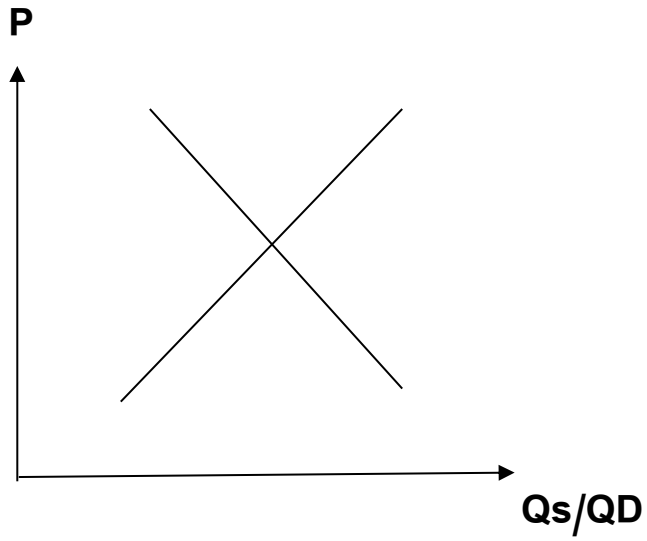
A : الطلب التلقائي الغير مرتبط بالأسعار

B=dQD/dp (معامل السعر أو الميل الحدي للطلب أو مرونة دالة الطلب).

التمثيل البياني لدالة الطلب:



توازن السوق : يحدث التوازن في السوق عندما تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المطلوبة في السوق يتحدد بذلك سعر مقابل لها يسمي سعر التوازن (وبذلك يتقاطع منحى العرض مع منحى الطلب).



المحور السابع: النقود

تمهيد:

قبل التطرق لمفهوم النقود لا بد ان نعرج على بعض المفاهيم ولعل أبرز هذه المفاهيم هو مفهوم التبادل هو تداول السلع والخدمات في السوق أو التنازل على المنافع التبادلية للحصول على منافع استعماليه بصفة مباشرة أو وجود وسيط.

أولا/المقايضة:

1/مفهوم المقايضة: هي تداول سلع وخدمات أخرى تمثلان بشكل مباشر حيث يفرض على صاحب الحاجة أن يمتلك فائض بشكل حاجة للشخص الذي يتحصل منه على حاجيته.

2/عيوب المقايضة:

-صعوبة توافق رغبات أطراف المبادلة.

-صعوبة إيجاد وتقييم لتبادل السلع (صعوبة وجود مقياس للقيم).

-عدم قابلية بعض السلع لتجزئة والتخزين للحاجة المستقبلية.

-صعوبة نقل السلع وحملها من مكان إلى آخر.

ثانيا/ النقود:

1/مفهوم النقود:

هي كل وسيط يستعمل في عملية التبادل ويلقى قبولا عاما ويكون مقبلا للقيمة ومتنوعا لها وأداة للدفع الأجل ووسيلة للتبادل ،فهي أي شيء يلقى قبولا عاما في التداول ولها قوة شرائية بغض النظر عن المادة التي تصنع منها[1].

2/خصائص النقود:

- يجب أن تلق النقود قبولا عام حيث تشمل قوة إبراء محدود في مجتمع المبادلات وهي تتميز بالندرة حتى تبقى قيمتها ثابتة.

[1] علي خالفي ،**مدخل إلى علم الاقتصاد** ،أسامة ،الجزائر ،2009 ،ص 167.

-يجب أن تكون قابلة للتجزئة إلى وحدات متجانسة حتى لا يفصل بين وحداتها.
-يجب أن تكون خفيفة وسهلة الحمل للتقليل من تكلفة نقلها وأمن الأشخاص من السرقة.
-أن تكون النقود قابلة للتخزين لأطول مدة وأن تحافظ على قدرتها الشرائية.

3/وظائف النقود:

أ) وسيلة للتبادل: بسبب صعوبة المقايضة البسيطة فتحت النقود من الدخل بين عملية البيع والشراء حيث تستعمل كأداة لنقل السلع والخدمات.

ب) مقياس للقيمة: وذلك عن طريق تجزئتها إلى وحدات من حسابها ولكل دولة عملة محلية تستعملها بالتبادل الداخلي وعادة ما تحدد الوحدات و تختلف من دولة إلى أخرى.

ج) مستودع للقيمة: بسبب قابلية النقود للتخزين لمدة طويلة بالإضافة إلى قلة تكاليف الادخار فتستعمل النقود التي تعتبر كأداة للحفاظ على القدرة الشرائية وضمان للحوادث المستقبلية.

د) وسيلة للدفع الأجل: بسبب تكدس الإنتاج يستعمل المتعاملون الاقتصاديين نقود البيع فتشمل المعاملات على الحساب بحيث يضمن تسديد القيمة النقدية وهده العمليات منتشرة بصفة اكبر في البنوك في التجارة[1] .

4/مراحل تطور النقود:

أ/النقود السلعية: حيث استعمل الأشخاص السلع الزراعية كوسيط للتبادل من السلع التي كانت مستعملة في ذلك الوقت القمح الجلود، السمك.

ب/النقود المعدنية: وظهرت مع الاكتشافات الجغرافية حيث اكتشفت المعادن مثل الذهب والفضة والنحاس ولكن كان الاهتمام بمعدني الذهب والفضة.

ت/النقود المعاصرة: تدرجت الدول عبر الزمن إلى استبدال الذهب بأشياء أخرى قيمتها الحقيقة ضعيفة جدا بالنسبة للقيمة الاسمية المدونة عليها والقانون وهو الذي يفرض استبدال نوع معين

[1] عمر صخري ،مرجع سابق ،ص 209.

من النقود بقيم معينة حيث تتميز كل دولة لعملة تسترد قيمتها إلى قوة النشاط الاقتصادي وتنقسم النقود إلى:

-**النقود الائتمانية:** ويقوم بإصدارها البنك المركزي وهي عبارة عن وحدات نقدية معدنية أو ورقية مختلفة القيم توجد عليها قيمة اسمية ثابتة ورسومات تاريخية وطبيعية تبين كمثال الدولة وللنقود قيمة حقيقة ترتفع أو تنخفض حسب العرض والطلب ودلك في السوق وتنقسم النقود الائتمانية إلى:

-**نقود معدنية مساعدة:** وهي وحدات معدنية من معادن رخيصة مختلفة وبعدة أشكال هندسية كل منها قيمة أسمية ضعيفة تستعمل في العمليات البسيطة وتساعد النقود ذات الحجم الكبير (النقود الورقية في المعاملات الاقتصادية).

ت/ النقود الورقية : وهي عبارة عن وحدات ورقية قيمتها الرسمية والحقيقة أكبر من قيم النقود المعدنية المساعدة حيث تستعمل في العمليات كبيرة الحجم وبها رموز يصعب عملية التزوير[1].

ث) نقود الوطنية.: حيث تكون هنالك عملة خاصة بكل دولة تعكس قوة إقتصادها والموارد التي تعتمد عليها.

5/جوانب عامة حول النقود:

أ/قوة الإبراء: ويقصد بها قابلية النقود للتسديد (تسديد الذمم) ومتى تمتعها بالقبول العام وتتضاعف قوة الإبراء أو تنخفض حسب درجة تطور النشاط الاقتصادي في البلد والحالة الأمنية له, وتختلف قوة الإبراء فقد تصل إلى إبراء عالمي عندما تكون الدولة ملبية لجميع حاجات السوق وأدنى تكاليفها وقد تصل قوة الإبراء إلى حد عدم قبولها خاصة عندما تتدهور

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000 ،ص 344.

الحالة الاقتصادية للدولة بسبب قلة الاستثمارات أو للحالات الأمنية الخطيرة التي تؤدي إلى استبدال العملة بعملة أخرى.

ب/القدرة الشرائية: وهي القيمة تحتويها النقود وتولبيبها حاجات الأفراد لأنها لا تستعمل بحد ذاتها وإنما للحصول على سلع وخدمات وتعمل النقود على قسمين:

- **قيمة داخلية:** تستهدف من أجل الحصول على حجم معين من السلع والخدمات.
- **قيمة خارجية** : وتهدف من أجل الحصول على قيمة من الأجنبية بواسطة العملة المحلية وذلك من خلال عملية الصرف ,وتعتبر قيمة النقود كقيمة أساسية في النشاطات الاقتصادية أو في معالجة الركود.

ت/كمية النقود والأسعار : تعرف كمية النقود على أنها حجم النقود المتداولة فترة معينة وتظم كتلتين نقديتين:

- **النقود الائتمانية:** ويصدرها البنك المركزي حسب النشاط الاقتصادي ونجده بصنفين المعدنية والورقية.
- **النقود الخطية:** تصدرها البنوك التجارية على أساس احتياطي رأس المال ، وقد نشأت العلاقة بين النقود والأسعار بعد أزمة الكساد (1929) وتم فصل علاقة الذهب في العملة بحيث يرهن العالم كنيز على أن كمية النقود يجب أن تربط بحجم المعاملات وتتغير بتعيين الاتجاه الذي يتغير به السلع والخدمات المتداولة ولفترة محددة وذلك عن طريق معادلة كمية النقود.

6/دور النقود في الاقتصاد الوطني:

- تسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية.
- تمويل المشاريع الاقتصادية ، كما يتم من خلالها يتم توزيع المداخيل.
- تعد المرآة الكاشفة لحالة المجتمع من حيث التطور أو التخلف.
- تعبر قيمتها عن حجم النشاط الاقتصادي للدولة.

المحور الثامن :المشكلات الاقتصادية الكبرى

تمهيد :

تعتبرالمشكلات الاقتصادية الكبرى **(التضخم والبطالة ،البطالة)** من أخطر التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول في العصر الحديث، سواء أكانت متقدمة أم نامية، لما لهما من انعكاسات مباشرة على النمو الاقتصادي والاستقرار المجتمعي ،فالتضخم يعني استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار وما ينتج عنه من تراجع في القوة الشرائية للنقود ،الأمر الذي يزيد من حالة عدم اليقين لدى الأفراد وقطاع الأعمال ،أما البطالة فهي تعبير عن عجز الاقتصاد عن استيعاب اليد العاملة المتوفرة ، وهو ما يخلّف آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية عميقة.

أولا/التضخم:

1/مفهوم التضخم:

عرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة ،وهو لا يقتصر على ارتفاع سعر سلعة معينة بل يشمل معظم السلع والخدمات.

حسب تعريف **صندوق النقد الدولي :** التضخم هو معدل زيادة أسعار السلع والخدمات بمرور الوقت، ويعد من أبرز المؤشرات الكلية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي[1].

كما يذكر **مانكيو (Mankiw)** في كتابه **Principles of Economics** أن التضخم يعكس فقدان قيمة النقود نتيجة لزيادة المعروض النقدي أو لعدم التوازن بين العرض والطلب[2].

[1] International Monetary Fund. (2023). *Algeria: 2023 Article IV Consultation*. IMF Country Report.

[2] N. Gregory Manki , **Principles of Micro economics** , 8th Edition, Cengage Learning , Boston, USA , 2018 ,p 95.

كما يعرف التضخم على أنه الإرتفاع العام في المستوى العام للأسعار (أسعار كل السلع والخدمات في السوق) الذي يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية.

2/خصائص التضخم:

يمكن تحديدها فيما يلي:[1]

- **التداخل بين العوامل الحقيقية والنقدية** : التضخم في الجزائر لا يُفسَّر فقط بعامل نقدي مثل زيادة المعروض النقدي، بل يتداخل مع العوامل الحقيقية مثل تطور النفقات العامة، حجم الاستيراد وغيرها من المتغيرات الحقيقية. الدراسة وجدت أن كل من السياسة المالية والنفقات العامة (عامل حقيقي) والسياسة النقدية (المعروض النقدي) تؤثران على التضخم معاً.
- **تأثير النفقات العامة** : النفقات الحكومية تمثل عاملاً مؤثراً في تكوين التضخم. زيادتها – خاصة إن لم ترافقها زيادة في الإنتاج المحلي أو تحسُّن في العرض – تؤدي إلى زيادة في طلب على السلع والخدمات، مما يدفع بالأسعار للأعلى.
- **التبعية للاستيراد** : حجم الواردات والاستيراد من الخارج من خصائص التضخم في الجزائر؛ لأن ارتفاع كلفة السلع المستوردة من خارج الدولة (بسبب تغيرات أسعار الصرف أو ارتفاع تكلفة السلع العالمية) ينعكس مباشرة على المستهلك المحلي.
- **العرض النقدي كعامل مركزي:** المعروض النقدي أو الكتلة النقدية تظهر كواحد من المتغيرات الأساسية التي لها تأثير كبير على التضخم. عندما يزيد المعروض النقدي بشكل أسرع من النمو الاقتصادي أو العرض الحقيقي للسلع والخدمات، فإن ذلك يولد ضغوطاً على الأسعار.

[1] لشهب مسعود ، **دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر في الفترة 2000-2022**، مجلة دراسات اقتصادية وتنموية، جامعة أدرار، المجلد 10، العدد 2، ص ص147-170.

- **تباين التأثير على المدى القصير والطويل :** الدراسة تُشير إلى أن بعض العوامل تؤثر بقوة أكبر على المدى القصير، مثل النفقات العامة والمعروض النقدي، بينما عوامل مثل حجم الواردات وسعر الصرف تظهر تأثيرها أيضاً على المدى الطويل مع استمرارية التوازن.
- **غياب أو ضعف بعض العوامل الأخرى :** بالرغم من أن الدراسة تحللت لعدة متغيرات، فقد وجدت أن بعض العوامل المتوقعة مثل البطالة أو الإنتاج المحلي قد لا تظهر دائماً كمتغيرات مؤثرة بنفس الدرجة في كل الفترات، خصوصاً إذا كان الاقتصاد يواجه صدمات خارجية أو أزمات.

4/أنواع التضخم:

أ/التضخم الداخلي(Domestic Inflation) هو التضخم الذي ينشأ من **عوامل داخلية** في الاقتصاد مثل:

- زيادة الكتلة النقدية بشكل يفوق النمو الاقتصادي.
- ارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات.
- زيادة الإنفاق الحكومي دون مقابل إنتاجي.
- هذا النوع من التضخم عادةً ما يرتبط بالسياسات النقدية والمالية، ويُسمّى أحياناً "تضخم ناتج عن الطلب."

ب/التضخم المستورد(Imported Inflation) يحدث نتيجة **الاعتماد الكبير على الواردات،** بحيث تؤدي زيادة أسعار السلع المستوردة (غذاء، مواد أولية، معدات) إلى انتقال آثارها مباشرة إلى السوق المحلية.

- كما أن **تدهور سعر الصرف** يرفع تكلفة الاستيراد بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخلياً.

- في الجزائر، بحكم اعتمادها الكبير على الاستيراد، يُعتبر التضخم المستورد من أبرز أنواعه.

ت/التضخم على المدى القصير(Short-term Inflation) يرتبط بصدمات آنية وسريعة مثل:

- ارتفاع أسعار المحروقات عالمياً.
- اضطرابات في العرض (مثلاً ندرة منتجات أساسية).
- زيادة مؤقتة في الكتلة النقدية.
- تأثيره يظهر مباشرة لكنه قد يتراجع مع استقرار العرض أو تراجع الصدمات.

ث/التضخم على المدى الطويل(Long-term Inflation) يتشكل نتيجة **اختلالات هيكلية مستمرة** في الاقتصاد مثل:

- ضعف قاعدة الإنتاج المحلي.
- استمرار الاعتماد على الاستيراد.
- نمو سكاني يفوق قدرة الاقتصاد على خلق عرض كافٍ من السلع والخدمات.

هذا النوع أكثر خطورة لأنه يجعل التضخم "مزمناً" ويصعب السيطرة عليه بسياسات نقدية فقط.

وهنالك أنواع أخرى للتضخم وهذا حسب الضغوطات التضخمية [1]:

[1] مسعود ميهوب ،يوسف بركان ،**محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2014)** ،مجلة الدراسات وأبحاث ،العدد 27 ،جوان 2017 ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر ،ص 33.

أ/التضخم الزاحف : يتسم بارتفاع بطيء في الأسعار عند حدود 2 % فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي إلى عمليات عنيفة في المدى القصير ،فهي لا تتطور بشكل رأسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل ،وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يحدث أثرا نفسيا بسيطا مما يؤدي إلى قبوله والتعايش معه.

ب/التضخم الماشي : يحدث هذا التضخم عندما يكون هنالك استمرار في ارتفاع الأسعار عند حدود 5 إلى 10 % سنويا ،وتكمن خطورتهفي إمكانية تطور هذه المعدلات إلى مستويات أعلى.

ت/التضخم الراكض : يكون بين التضخم الماشي والتضخم المفرط (أي 10 % و50 %) وله خطورة بالغة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ث/التضخم الجامح : يشكل أخطر أنواع التضخم وأكثرها إضرارا بالإقتصاد الوطني ،ترتفع فيه الأسعار إلى حدود تقارب أو تجاوز 50 % ،مما يؤدي وبشكل مدمر على القدرة الشرائية لوحدة النقد ،ويعجل بالتخلي عنها كمقياس للقيمة ووسيلة للمدفوعات الأجلة وهو ما يؤدي في الغالب إلى الإطاحة بالنظام النقدي.

5/أسباب التضخم:

يرجع التضخم في الاقتصادات إلى مجموعة من العوامل الأساسية، أهمها[1]:

أ/زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب) :عندما يتجاوز الطلب الكلي القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ترتفع الأسعار نتيجة ندرة السلع.

[1] صندوق النقد العربي، **التضخم: أسبابه، آثاره وسبل معالجته**، أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2021، ص ص 10-14.

ب/ارتفاع تكاليف الإنتاج (تضخم التكاليف) :زيادة أسعار عناصر الإنتاج مثل الأجور، المواد الخام، الطاقة، تؤدي إلى رفع الأسعار النهائية للسلع والخدمات.

ت/التوسع النقدي :إصدار كميات كبيرة من النقود أو زيادة السيولة في الاقتصاد دون أن يقابلها نمو في الإنتاج الحقيقي، يؤدي إلى فقدان القوة الشرائية للعملة وارتفاع الأسعار.

ث/التضخم المستورد :اعتماد بعض الدول على الاستيراد يجعلها تتأثر بارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية أو بانخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

ج/التوقعات التضخمية :عندما يتوقع الأفراد والشركات استمرار ارتفاع الأسعار، يرفعون الأجور والأسعار مقدمًا مما يخلق حلقة تضخمية متواصلة.

ثانيا/الأدوات السياسة الاقتصادية:

1/السياسة المالية : تعرف السياسة المالية بأنَّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة ،فهي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني ،العمالة ،الادخار ،الاستثمار ،وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية

وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع ،ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية يتمثل في:

1 . تحقيق التوظف الكامل.
2 . تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل.
3 . تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
4. تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

أ/دوات السياسة المالية :

-**الإنفاق العام** : هو مجموع المبالغ المالية التي تصدر عن الذمة المالية للدولة أو إحدى الهيئات العامة التابعة لها بغرض تلبية الحاجات العامة المشتركة للأفراد بهدف تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة ،وبذلك فهو مبلغ مالي أو نقدي ،يصدر عن الدولة أو جهة عامة تحقق المصلحة العامة.

-**الايرادات العامة** : هي المبالغ المالية التي تقوم الدولة أو من يمثلها بتحصيلها لصالح الخزينة العامة من مختلف المصادر من أجل قيام الدولة بالوظائف المنوطة بها وهي الأنفاق العام الذي يعود بالنفع العام.

-**الضرائب** : هي اقتطاع مالي أو نقدي تقوم به الدولة أو إحدى الهيئات العامة التبعة لها جبرا وبصفة نهائية وبدون مقابل مع مراعاة الظروف المالية للمكلف بها تحصل لصالح خزينة الدولة.

-**الرسوم** : هي اقتطاع مالي أو نقدي يقوم به المرفق العام جبرا أي إلزاما بصفة نهائية مقابل الخدمات التي يقدمها المرفق العام مع عدم مراعاة الظروف المالية تحصل لصالح خزينة المرفق العام.

ثانيا/السياسة النقدية : السياسة النقدية بأنها عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة في شؤون النقد والائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد و ذلك بإحداث التأثيرات على النقود في أي ناحية من نواحيها و بالمفهوم الواسع تمثل موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي الدولي للمجتمع الذي يحكمه و بناءا عليه فإن السلطة السياسية تقوم بتحديد بعض الأهداف القومية التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد الاقتصادي و من ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف عن طريق إتباع لسياسة النقدية المناسبة و التي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية.

1/أدوات السياسة النقدية :

-**عمليات السّوق المفتوحة :** المقصود بالسوق هنا البيع و الشراء في السوق المالي للسندات و هذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقودا و إذا كان هدفه العكس فإنه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود و ذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء و البيع بحيث يرغب المشتري في الشراء و يرغب البائع في البيع في الحالتان المذكورتان و هذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.

-**سعر إعادة الخصم :** سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال ،أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المركزية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن عشرون إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة حيث فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة.

-**نسبة الاحتياطي الإلزامي :** يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية و القصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود.

4-الرقابة على الائتمان : و تهدف إلى حد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرة و ذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك في منح الائتمان و ذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.

5-الرقابة على الأرصدة الأجنبية : و ذلك من خلال سعر البنك المركزي إلى البنوك التجارية تقلل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية ، و ذلك بفرض الحفاظ على سعر

الصرف للعملة إذ أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في استقرار العملة المحلية و لكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف و لذلك فإنّ البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج و بالتالي يتدخل في توجه البنوك التجارية نحو **تحويل العملات الأجنبية.**

ثالثا/البطالة :

1/مفهوم البطالة:

التعطل التوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العامل في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج[1].

الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو امثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه[2].

فالبطالة بمفهومها الضيق تعني تعطيل العامل البشري أي تمس المورد البشري فقط ،بينما بمفهومها الواسع فهي تعني تعطيل عامل من عوامل الإنتاج .

[1] خالد الوزني، أحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 ، ص 16.

[2] حلمي جلال، **الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية**، عين شمس،مصر، 2008 ، ص 5.

2/أسباب البطالة :

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها ، والتي تختلف من مجتمع لأخر[1] :

حيث يمكن إيجازها فيما يلي:

أ/ الأسباب الاقتصادية:

-زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الإقتصادي في قطاع الأعمال ،وخصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات وعجم توفير الوظائف المناسبة لهم.

-الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد ،وهي بطالة مؤقتة والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره ،ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل ،لذلك يصنف في فترة بحثه عاطل عن العمل.

-استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب ،والتي تؤدي إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال ،ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.

-الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع ،وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج ،مما يؤدي إلى الإستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

ب/الأسباب الإجتماعية :

- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة؛

[1] رحيمي عيسى ،وآخرون ،**ظاهرة البطالة مفهومها ،اسبابها ،وآثارها** ،مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية ،العدد 00 ،2018 ،الجزائر ،ص ص 147-149.

-غياب التنمية المحلية للمجتمع، والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الإجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت.

-عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم ،مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضاياالاجتماعية المهمة.

-زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعوربم باليأس، بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعدم في الحصول على الدخل المناسب لهم.

-غياب التطوير المستمرلأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

ت/الأسباب السياسية :

-انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية.ذ

-انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول.

-غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الإقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

3/أنواع البطالة

تتعدد أشكال البطالة تبعًا للأسباب والعوامل المؤدية إليها، ومن أبرزها[1]:

- **البطالة الدورية:** تنشأ نتيجة تقلبات الدورة الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في فترات الركود وتنخفض مع فترات الانتعاش.
- **البطالة الاحتكاكية:** تظهر بسبب تنقّل الأفراد بين الوظائف أو دخول خريجين جدد إلى سوق العمل وبحثهم عن وظائف تتناسب مع مهاراتهم.
- **البطالة الهيكلية:** تحدث نتيجة عدم التوافق بين مهارات القوى العاملة والفرص المتاحة في سوق العمل، وغالبًا ما ترتبط بالتطور التكنولوجي وتغير هيكل الاقتصاد.

[1] صندوق النقد العربي، **مرجع سابق** ، ص ص 8-12.

- **البطالة المقنّعة:** تتمثل في وجود عدد من العاملين يفوق ما يحتاجه العمل فعليًا، ما يجعل إنتاجيتهم منخفضة أو شبه معدومة.
- **البطالة الموسمية:** تظهر في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بمواسم معينة، مثل الزراعة أو السياحة، حيث ينقطع العمل خارج الموسم.

4/آثار البطالة : تتمثل فيما يلي [1]:

❖ **آثار اقتصادية:**

- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لعدم الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية.
- تراجع معدلات الاستثمار بسبب ضعف القوة الشرائية وركود الطلب.
- زيادة الأعباء المالية على الدولة نتيجة ارتفاع نفقات الإعانات الاجتماعية.

❖ **آثار اجتماعية:**

- ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- تفكك الروابط الأسرية وزيادة حالات الطلاق والتفكك الأسري.
- تنامي معدلات الجريمة والانحراف نتيجة غياب مصادر دخل مشروعة.

❖ **آثار نفسية وسلوكية:**

- فقدان الثقة بالنفس والإحباط لدى الأفراد العاطلين.
- تفشي ظواهر مثل الانعزال الاجتماعي أو الهجرة غير الشرعية.

[1] صندوق النقد العربي، **مرجع سابق** ، ص ص 13-16.

المحور التاسع :المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

تمهيد :

أدى تطور العولمة وتحرير التجارة إلى بروز **المؤسسات الاقتصادية الدولية** مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، التي تسعى إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية ودعم الاستقرار المالي والتنموي ،وفي موازاة ذلك، اتجهت الدول إلى إنشاء **تكتلات اقتصادية جهوية** كالاتحاد الأوروبي، الآسيان، وميركوسور، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة القدرة التنافسية ،وتمثل هذه المؤسسات والتكتلات استجابة للتحولات الاقتصادية العالمية، إذ توفر آليات للتعاون ومواجهة الأزمات، لكنها تثير في الوقت نفسه نقاشات حول عدالتها في تمثيل مصالح الدول النامية.

أولا/المؤسسات الاقتصادية الدولية:

تعد المؤسسات الاقتصادية الدولية أحد أبرز ركائز النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، إذ نشأت عقب الحرب العالمية الثانية بهدف تنظيم العلاقات المالية والتجارية بين الدول، ودعم الاستقرار الاقتصادي العالمي ،ومن أهم هذه المؤسسات **صندوق النقد الدولي** الذي يهتم بالاستقرار النقدي وتقديم القروض، و**البنك الدولي** الذي يموّل مشاريع التنمية، و**منظمة التجارة العالمية** التي تشرف على تحرير التجارة الدولية ،وتكمن أهمية هذه المؤسسات في كونها توفر إطاراً للتعاون الدولي، وتعمل على مواجهة الأزمات الاقتصادية، غير أنها كثيراً ما تُنتقد لهيمنة الدول الكبرى على قراراتها ولعدم تحقيقها العدالة الكاملة للدول النامية.

1/مفهوم المؤسسات الاقتصادية الدولية:

تنطوي العولمة على ثلاثة نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي ويقوم على إدارة هذه الأنظمة الثلاث ثلاثة منظمات اقتصادية عالمية هي على التوالي ،صندوق النقد الدولي ،والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ،وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسيات الاقتصادية للعولمة ،فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة

النقدية والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية ،ومنظمة التجارة العالمية تختص بإدارة السياسة التجارية العالمية.[1]

2/تصنيفات المؤسسات الاقتصادية الدولية :

1/صندوق النقد الدولي :

أ/تعريفه:

هو عبارة عن وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ،فهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المتخلفة[2].

فهو منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة دولية عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والسعي إلى استقرار النظام النقدي الدولي بالإضافة إلى أنه يعمل على مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل تخص ميزان المدفوعات أو على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول ،وتبني سياسيات وبرامج خاصة بالتصحيح والتثبيت الهيكلي[3].

ب/مهامه:

- **تعزيز الاستقرار النقدي العالمي** : مراقبة أسعار الصرف والأنظمة النقدية العالمية.
- **تقديم القروض للدول الأعضاء** : مساعدة الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات أو أزمات مالية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب ،**العولمة الاقتصادية** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2006 ،ص 67.

[2] شقيري نوري وآخرون ،**المؤسسات المالية المحلية والدولية** ،ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2009 ،ص 298.

[3] أسامة محمد إبراهيم محمد ،صندوق النقد الدولي كمدر من مصادر التمويل ،دبلوم الدراسات الضريبية ،كلية الحقوق ،جامعة الاسكندرية ،مصر ،بدون تاريخ نشر ،ص 9.

- **الإشراف والمشورة الاقتصادية :** متابعة السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء وتقديم التوصيات اللازمة.
- **تقديم المساعدات الفنية والتدريب :** دعم القدرات المؤسسية للدول في مجالات المالية العامة، السياسات النقدية، والإحصاءات الاقتصادية.
- **تسهيل التعاون النقدي الدولي :** توفير منصة للحوار بين الدول الأعضاء حول التحديات الاقتصادية العالمية.
- **تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية :** دعم السياسات التي تساعد على خلق فرص العمل وتقليل الفقر عبر الاستقرار المالي[1].

2/البنك الدولي :

أ/تعريفه:

تم إنشاء البنك الدولي للانشاء والتعمير بمقتضى اتفافية مؤتمر بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية بين 01 و22 جويلية 1944 ،وقد حضر هذا المؤتمر 44 دولة لبحث أسس النظام النقدي الدولي وقواعد التعاون الاقتصادي بين الدول بعد الحرب العالمية ويبلغ أعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير 188 عضو[2] .

ب/مهامه:

- **تقديم القروض والضمانات** للدول ذات الدخل المتوسط والدول الفقيرة التي تتمتع بقدرة ائتمانية جيدة، لتمويل مشاريع تنموية .
- **تقديم الخدمات الاستشارية والمعرفة الفنية** لدعم السياسات العامة، وتحسين القدرات المؤسسية للدول الأعضاء.

[1] صندوق النقد الدولي .*التعريف بصندوق النقد الدولي وأهدافه* .الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، 2023 . www.imf.org

[2] البنك الدولي ،التقرير السنوي ،2012 ،ص 16.

- **تمويل البنى التحتية** مثل الطرق، الطاقة، الصحة، التعليم، وإدارة الموارد الطبيعية، لأنها تعتبر ضرورية للتنمية وتحسين مستوى المعيشة .
- **التنسيق مع الجهات الدولية والمحلية** للتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية، مثل التغير المناخي، الكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية.
- **دعم النمو المشترك وتقليل الفقر** عن طريق مشاريع تخطيط استراتيجي تُساعد في تحسين الخدمات وتوسيع الفرص الاقتصادية .

3/المنظمة العالمية للتجارة:

أ/تعريفها :

منظمة التجارة العالمية هي **مؤسسة دولية** أُنشئت سنة 1995 خلفاً للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) الجات(GATT – ، وتُعتبر الإطار المؤسسي والقانوني الأساسي لتنظيم التجارة العالمية. تضم أكثر من 160 دولة عضواً، وتهدف إلى تسهيل انسياب التجارة بين الدول على أسس من **الشفافية، عدم التمييز، والحرية التجارية،** بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ب/مهامها:

- **إدارة الاتفاقيات التجارية الدولية** : تشرف المنظمة على تطبيق وتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الموقعة بين أعضائها.
- **تسهيل المفاوضات التجارية** : تمثل منبراً دائماً للتفاوض بين الدول الأعضاء بهدف خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتحرير التجارة العالمية
- **فضّ النزاعات التجارية** : تتيح آلية قانونية لحل النزاعات بين الدول الأعضاء بشكل منظم وعادل.

- **مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء** : تقييم دوري لسياسات الدول بهدف ضمان التزامها بقواعد النظام التجاري متعدد الأطراف.
- **تقديم الدعم الفني وبناء القدرات** : تقديم مساعدات فنية للدول النامية لتمكينها من المشاركة الفعّالة في النظام التجاري الدولي.
- **التعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى**.
- تنسيق الجهود مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لضمان انسجام السياسات الاقتصادية العالمية.

ثانيا/التكتلات الاقتصادية:

تُعتبر التكتلات الاقتصادية من أبرز الظواهر التي طبعت النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، حيث اتجهت العديد من الدول إلى إقامة أشكال مختلفة من التعاون الاقتصادي فيما بينها بهدف تعزيز قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات العولمة. ويُقصد بالتكتل الاقتصادي اتفاق مجموعة من الدول على تكوين إطار مؤسسي واقتصادي مشترك يقوم على تحرير المبادلات التجارية، تنسيق السياسات الاقتصادية، وتسهيل حركة رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بينها.

تتنوع أشكال التكتلات الاقتصادية حسب درجة الاندماج، فقد تبدأ بـ **منطقة تجارة حرة** يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم تتطور إلى **اتحاد جمركي** حيث يتم توحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء مثل الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي .(SACU) وتوجد أيضاً **السوق المشتركة** التي تسمح بحرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، مثل السوق الأوروبية المشتركة سابقاً. أما **الاتحاد الاقتصادي والنقدي** فيمثل أعلى درجات الاندماج، حيث تتبنى الدول سياسات اقتصادية ومالية موحدة، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو.

تكمن أهمية التكتلات الاقتصادية في توسيع الأسواق الداخلية للدول الأعضاء، وجذب الاستثمارات، وتعزيز القوة التفاوضية على المستوى الدولي، إضافة إلى تحقيق مكاسب ناتجة عن التخصص وتقسيم العمل. غير أن هذه التكتلات تواجه تحديات عدة، منها التفاوت في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء، تعارض السياسات الوطنية مع الالتزامات الإقليمية، وصعوبة تحقيق التكامل الكامل في ظل الضغوط السياسية والاقتصادية العالمية.

وبذلك، تمثل التكتلات الاقتصادية خياراً استراتيجياً أمام الدول الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة والاندماج الفعّال في الاقتصاد العالمي، حيث تجمع بين **مبدأ التعاون الإقليمي** من جهة، وضرورة **التكيف مع التحولات الدولية** من جهة أخرى.

المحور العاشر :الاقتصاد الرقمي

تمهيد:

لاقتصاد الرقمي يُعد من أبرز التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في العصر الحديث، وهو اقتصاد قائم على توظيف التقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، سواء في مجالات الإنتاج، التوزيع، أو الاستهلاك. يقوم هذا النوع من الاقتصاد على بنية تحتية رقمية متطورة تشمل الإنترنت، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والتطبيقات الإلكترونية، مما جعله أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي العالمي.

لقد أسهم الاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل الأنماط التقليدية للأعمال من خلال ظهور التجارة الإلكترونية، البنوك الرقمية، التعليم الإلكتروني، والخدمات الحكومية الذكية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الكفاءة، خفض التكاليف، وتوسيع نطاق الأسواق أمام المؤسسات والأفراد على حد سواء. كما مكّن من تعزيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية، وساهم في خلق وظائف جديدة تتطلب مهارات رقمية متقدمة، مقابل اندثار بعض الوظائف التقليدية.

أولا/مفهوم الاقتصاد الرقمي :

1/مفهوم الاقتصاد الرقمي:

الاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة ،وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى ،مما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما[1].

[1] فريد النجار وآخرون ،**التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة** ،دار الجامعية ،الاسكندرية ،2006 ،ص 62.

الاقتصاد الرقمي يعرف على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تسهل عملية تدفق كل المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من و إلى أي نقطة في العالم وفي أي وقت.

كما يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه نمط إقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية مرتكزا بقوة على الابداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ،ويشر أيضا إلى المنتجات والخدمات الناتجة عن اتباع الاساليب الكثيفة لمعرفة والتي تسهم في تسريع وتيرة التقدم العلمي والتقني[1].

2/خصائص الاقتصاد الرقمي :

حيث يتميز ب[2]:

- ❖ توفر المعلومات لمتخذي القرار؛
- ❖ أصبحت المعلومة في الاقتصاد الرقمي عنصر قوة؛
- ❖ إلغاء الحدود والقيود الاقتصادية التقليدية ؛
- ❖ يرتكز الاقتصاد الرقمي على مستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع؛
- ❖ الاعتماد الرئيسي للانترنت في مختلف العمليات والمعاملات؛
- ❖ ظهور البيع الالكتروني ،العقد الالكتروني (التجارة الالكترونية)؛

---

[1] أماني فوزي ،**مفهوم الاقتصاد الرقمي** ،المجلة الاجتماعية القومية ،المجلد 54 ،العدد 03 ،سبتمبر 2017 ،مصر ،ص166.

[2] خالد رحم وآخرون ،**واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر "دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال** ،مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ،المجلد 1 ،العدد 1 ،2018 ،الجزائر ،ص 44.

- ❖ يتأثر الاقتصاد الرقمي بصفة مستمرة بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ❖ ظهور العولمة الرقمية ؛
- ❖ ظهور المؤسسات الرقمية؛
- ❖ ظهور انترنت الأشياء.

3/ركائز الاقتصاد الرقمي:

يرتكز الاقتصاد الرقمي على مجموعة من المقومات أو الركائز الاساسية منها ما يلي :

- ❖ البنية التحتية والتجهيزات التقنية ،إذ أن وجود بنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات تسمح بالانتقال إلى الاقتصاد العالمي؛
- ❖ قدرة القطاع المالي على توفير وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال والمخاطرة بها من أجل دعم ومساندة الأفكار الجديدة،
- ❖ رأس المال الحقيقي والمتمثل في الموارد (الكوادر) البشرية التي تعني بقطاع التعليم والتدريب؛
- ❖ البحث والتطوير : حيث تولي الحكومات بالغ الأهمية للبحث والتطوير باعتباره أساس التطور التكنولوجي ،كما يقتضي الدخول إلى الاقتصاد الجديد رفع نسبة الانفاق على مشاريع البحث والتطوير وزيادة الانفاق على كل ما من شأنه زيادة الرصيد المعرفي؛
- ❖ الملكية الفكرية : أي إعطاء حقوق أيه معرفة جديدة لمن بذل الجهد لإبتكارها ،وذلك لتوفير الحافز لبذل المزيد من الجهد ،وتتمثل هذه الحقوق في براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر[1].

[1] أماني فوزي ، مرجع سابق ،ص ص167-168.

ثانيا/ممارسة الأنشطة الاقتصادية عبر الفضاء الرقمي :

1. **التجارة الإلكترونية**

- ❖ تمكّن المؤسسات والأفراد من عرض منتجاتهم وخدماتهم عبر المنصات الرقمية مثل المواقع الإلكترونية والمتاجر الافتراضية.
- ❖ أتاحت للمستهلكين إمكانية المقارنة والشراء بسهولة وفي أي وقت ومن أي مكان.

2. **الخدمات المالية الرقمية**

- ❖ انتشار **البنوك الرقمية** والمحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع عبر الهاتف الذكي.
- ❖ تسهيل عمليات التحويل المالي محلياً ودولياً بسرعة وأمان أكبر مقارنة بالطرق التقليدية.
- ❖ المساهمة في تحقيق **الشمول المالي** خاصة للفئات غير المستفيدة من الخدمات المصرفية التقليدية.

3. **الخدمات التعليمية والتدريبية**

- ❖ التعليم عن بُعد عبر منصات التعلم الإلكتروني (مثل Courseraأو المنصات الجامعية.(
- ❖ إتاحة فرص التعلم مدى الحياة وتطوير المهارات الرقمية بما يعزز من كفاءة الموارد البشرية.

4. **الخدمات الصحية الرقمية**

- ❖ ظهور ما يعرف بـ **الصحة الإلكترونية (E-Health)** مثل الاستشارات الطبية عبر الإنترنت وتتبع المرضى بالتطبيقات الذكية.
- ❖ المساهمة في تحسين الرعاية الصحية وخفض تكاليفها.

5. **الخدمات الحكومية الإلكترونية**

- ❖ رقمنة الخدمات الإدارية عبر منصات رقمية (مثل استخراج الوثائق الرسمية أو دفع الضرائب إلكترونياً).
- ❖ تقليص البيروقراطية وتسهيل التفاعل بين المواطن والإدارة.

6. **فرص جديدة لريادة الأعمال**

- ظهور نماذج أعمال مبتكرة قائمة على التطبيقات والمنصات الرقمية (مثل Uber و Airbnb).
- توفير فرص للشباب لابتكار حلول رقمية تستجيب لحاجات السوق المحلي والدولي.

7. **التحديات المرتبطة بالفضاء الرقمي**

- **الأمن السيبراني** :حماية البيانات والمعاملات من الاختراق والقرصنة.
- **التشريعات القانونية** :الحاجة إلى قوانين مواكبة للتحول الرقمي تحمي حقوق المستهلك والمستثمر.
- **الفجوة الرقمية** :تفاوت النفاذ إلى الإنترنت والتكنولوجيا بين الدول والفئات الاجتماعية.

قائمة المراجع :

أ/الكتب باللغة العربية:

1. إسماعيل عبد الرحمن ،حوبي محمد عريقات ،**مفاهيم ونظم إقتصادية** (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) ،دار وائل ،الأردن ،2000 .
2. أحمد الأشقر ،**الاقتصاد الكلي** ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2002.
3. إسماعيل محمد هاشم ،**المدخل إلى أسس علم الإقتصاد** ،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،2005.
4. السيد إسماعيل محمد ،**مبادئ الاقتصاد السياسي** ،دار النهضة العربية، القاهرة ،2007.
5. السيد محمد أحمد السريتي ،**النظرية الاقتصادية المتقدمى (جزئية وكلية)** ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1 ،مصر ،2011.
6. السيد محمد أحمد السيرتي ،**أسس علم الاقتصاد** ،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.
7. القري، أحمد عبد الله ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2017، ص 23.
8. أحمد فوزي الحصري ،**الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار** ،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ،2017.
9. القحطاني محمد ،**مبادئ الاقتصاد** ،دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2018.
10. الطرابلسي أحمد ،**إدارة الإنتاج والعمليات**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2019.
11. أسامة محمد إبراهيم محمد ،**صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل ،دبلوم الدراسات الضريبية** ،كلية الحقوق ،جامعة الاسكندرية ،مصر ،بدون تاريخ نشر.

12. حلمي جلال، **الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية**، عين شمس ،مصر، 2008 .
13. حمود أحمد ،**الاقتصاد السياسي: النظرية والتطبيق** ،دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2020.
14. خليل محمد حسن الشماع ،**المدخرات العربية ،أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها** ،اتحاد المصارف العربية ،مصر ،1987.
15. خالد واصف ،**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2000.
16. خالد الوزني، أحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي ببين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
17. درويش عبد الله ،**مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2018.
18. دحدوح، عمار، **مدخل إلى علم الاقتصاد** ،دار الكتب الوطنية، الجزائر، 2019.
19. زياد محمد عبد ،**مبادئ علم الاقتصاد** ،الالبداية ،السودان ،2010.
20. زغلول حسن ،**مبادئ الاقتصاد السياسي** ،دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2016.
21. سكينة بن حمود ،**مدخل لعلم الاقتصاد** ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2009.
22. شقيري نوري وآخرون ،**المؤسسات المالية المحلية والدولية** ،ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2009
23. صالح عبد المنعم ،**أساسيات علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

24. ضياء مجيد الموسوي ،**النظرية الاقتصادية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000.

25. عبد المطلب عبد الحميد ،**النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000.

26. عزت قناوي ،نيرة سليمان ،**مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي** ،دار العلم للنشر والتوزيع ،مصر ،2004.

27. عبد المنعم محمد مبارك ،**مبادئ علم الاقتصاد** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2005.

28. عبد الحميد عبد المطلب ،**العولمة الاقتصادية** ،الدار الجامعية،الاسكندرية ،2006.

29. علي خالفي ،**مدخل إلى علم الاقتصاد** ،أسامة ،الجزائر ،2009.

30. عواضة، إبراهيم ،**مبادئ الاقتصاد** ، دار الكتب الجامعية، بيروت، 2010 .

31. عبد الغفور إبراهيم أحمد ،**مبادئ الاقنصاد والمالية العمومية** ،دار زهران للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن ،2012.

32. عبد العزيز السيد ،**مبادئ علم الاقتصاد** ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2014 .

33. فريد النجار وآخرون ،**التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة** ،دار الجامعية ،الاسكندرية ،2006 .

34. فليح حسن خالف ،**الاقتصاد الكلي** ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،عمان ،2007.

35. محمد الصيرفي ،**حدد أسواق منتجاتك** ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2006.

36. محمد الوادي وآخرون ،**الأساس في علم الاقتصاد** ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ،الأردن ،2007.

37. مجيد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر، عمان، 2008.

38. محمد طافة وآخرون ،**أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي** ،إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن ،2008.

39. محمد فرحي ،**التحليل الاقتصادي الكلي (الأسس النظرية)** ،دار الهومة للنشر ،الجزائر ،2009.

40. معمر داود ،**مدخل لعلم الاجتماع** ،دار طليطلة ،الجزائر ،2010.

41. منى يونس حسين ،**الوصول إلى الرفاهية "علاقة بعض المتغيرات بتوزيع الدخل والثروة الوطنية** ،دار الخلود ،الدار العربية لعلوم الناشرون ،لبنان ،2010 .

42. محمد إبراهيم أبو شادي ،**النظم الإقتصادية** ،دار النهضة العربية ،القاهرة 2010.

43. ماجد أحمد عطا الله ،**إدارة الاستثمار** ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2011 .

44. محمد لطفي جمعة ، **تطور الفكر الاقتصادي: من المدرسة التقليدية إلى العالمية** ، دار النهضة العربية ،لبنان ،2017.

45. موسى، خالد، **الاقتصاد الجزئي**، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، 2017.

46. مدحث قريشي ، **تاريخ الفكر الاقتصادي: من العصور القديمة إلى العصر الحديث** ،دار المسيرة ،الأردن ،2018.

47. ماجد بن عبد الله المنيف، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي** ،العبيكان للنشر،الرياض ، 2021.

48. ناظم محمد الشمري ،محمد موسى الشروف ،**مدخل في علم الاقتصاد** ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2008.

49. نظام موسى سويدان ،شفيق إبراهيم حداد ،**التسويق مفاهيم معاصرة** ،دار حامد للنشر ،الطبعة الثانية ،2009.

50. هاشم، مصطفى حسين ،**مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 2019.

ب/المجلات والدوريات باللغة العربية:

1. أماني فوزي ،**مفهوم الاقتصاد الرقمي** ،المجلة الاجتماعية القومية ،المجلد 54 ،العدد 03 ،سبتمبر 2017 .
2. خالد رحم وآخرون ،**واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر "دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال** ،مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ،المجلد 1 ،العدد 1 ،2018 ،الجزائر .
3. رحيمي عيسى ،وآخرون ،**ظاهرة البطالة مفهومها ،اسبابها ،وآثارها** ،مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية ،العدد 00 ،2018 ،الجزائر.
4. مسعود ميهوب ،يوسف بركان ،**محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2014)** ،مجلة الدراسات وأبحاث ،العدد 27 ،جوان 2017 ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر.
5. لشهب مسعود ، **دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر في الفترة 2000-2022**، مجلة دراسات اقتصادية وتنموية، جامعة أدرار، المجلد 10، العدد 2.

ت/مذكرات الماجستير :

1. بوجميل عادل، **مسؤولية العون الاقتصادي عن الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو ،2012، الجزائر.
2. ميسون علي عبد الهادي ،**رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي "دراسة على تطبيقية برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWAفي**

قطاع غزة ،مذكرة ماجستير غير منشورة في القيادة والإدارة ،أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ،جامعة الأقصى غزة ،2017.

ت/المطبوعات البيداغوجية:

1. بن رجيمة مريم ،**محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد** ،مطبوعة بيداغوجية سنة أولى ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة طاهري محمد بشار ،2024-2025 .

ث/التقاريير :

1. البنك الدولي ،التقرير السنوي ،2012.
2. صندوق النقد العربي، التضخم: أسبابه، آثاره وسبل معالجته، أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2021.
3. صندوق النقد الدولي. التعريف بصندوق النقد الدولي وأهدافه. الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، 2023. www.imf.org

ث/المراجع باللغة الأجنبية:

1. Olivier Blanchard, **Macro economics** , 7th Edition, Pearson Education, Inc, Boston, USA, 2017.
2. N. Gregory Manki , **Principles of Micro economics** , 8th Edition, Cengage Learning , Boston, USA , 2018 .
3. North, Douglas Cecil, **Institutions, Institutional Change and Economic Performance**, Cambridge University Press, Cambridge,1990 ,UK.
4. Daniel Kahneman, **Thinking, Fast and Slow**, Farrar, Straus and Giroux, New York, USA ,2011.

5. World Health Organization, Global Health Expenditure Database, WHO Publishing. Geneva, Switzerland /https://apps.who.int/nha/database.
6. Mankiw, N. Gregory, **Principles of Economics,** 10th Edition, Cengage Learning, Boston, USA, 2021.
7. Lipsey, Richard G., & Chrystal, **Alec C. Economics**. 13th Edition, Oxford University Press, Oxford, 2020.
8. Samuelson, Paul A, & Nordhaus, William D**, Economics**. 19th ed, McGraw-Hill Education, New York, 2010.
9. International Monetary Fund. (2023*).* Algeria: 2023 Article IV Consultation. IMF Country Report.